



وعملا بمقتضيات المادة 160 من النظام الداخلي، أعطي الكلمة للسيدة أمينة المجلس لتلاوة المراسلات الواردة على الرئاسة فلتفضل مشكورة، تفضلوا السيدة النائية.

النائية السيدة مروى الأنصاري أمينة المجلس:

شكرا السيدة الرئيسة،

توصل مكتب المجلس من السيد رئيس مجلس المستشارين بمشروع قانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية في إطار قراءة ثانية، وتوصل مكتب المجلس أيضا بمقتراح قانون يقضي بتتيمم المواد 66 و 67 و 68 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق تقدم به السيد رشيد حموني وباقي عضوات وأعضاء فريق التقدم والاشتراكية.

عدد الأسئلة الشفوية والكتابية والأجوبة الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من 26 ماي إلى 02 يونيو 2025 هي كالتالي: 56 سؤالاً شفويا، 125 سؤالاً كتابيا، 58 جوابا على الأسئلة الكتابية، تم سحب سؤال شفوي واحد، تم سحب سؤال كتابي واحد، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السيدات والسادة النواب المحترمين، ن خبركم أن المجلس سيعقد مباشرة بعد جلسة الأسئلة جلتين تشريعتين الأولى، ستخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 75.24 بتتيمم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادات بالمطابقة والاعتماد، والثانية ستخصص للدراسة والتصويت على 10 مقترحات قوانين.

حضرات السيدات والسادة، قبل الشروع في جدول أعمالنا، أخبركم أن الرئاسة توصلت برسالة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، يخبر فيها أن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، يلتمس ترتيب الأسئلة الشفهية الموجهة إليه في آخر الجلسة، نظرا لارتباطه بالتزامات حكومية طارئة.

محضر الجلسة السابعة والأربعين بعد المائتين

التاريخ: الاثنين 05 ذي الحجة 1446هـ (02 يونيو 2025).

الرئاسة: السيدة زينة ادحلي النائبة السابعة لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبعة عشر دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة زوالا والدقيقة الثالثة.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية:

- الداخلية؛

- التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

- العدل؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛

- الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السيدة زينة ادحلي رئيسة الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب الموفر، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفوية ويتضمن جدول أعمالها 36 سؤالاً شفويا موزعا على القطاعات التالية: أولا الداخلية، ثانيا التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ثالثا العدل، رابعا الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وأخيرا الأوقاف والشؤون الإسلامية.



النائبة السيدة عتيقة جبرو (نقطة نظام):

شكرا السيدة الرئيسة،

نقطة نظام عندنا على الإشكال ديال الأسئلة الكتابية، احنا كفريق قدمنا عدد هائل 4325 سؤال كتابي تلقينا الجواب ديال 3004، باقي عندنا 1321 سؤال كتابي اللي كيهم المواطنين واللي كيهم الجانب المحلي بالدرجة الأولى ولم نتلق أي جواب، وهاذ المسألة ماشي معقولة لأن الدستور واضح ومحدد المدة اللي خاص الحكومة تجاوبنا فيها، النقطة الثانية ما يمكنش ما نقاوش أجوبة في الأسئلة الكتابية وما يمكنش عاوتاني ييداو يغيبوا الوزراء على الأسئلة الشفوية إذن كيفاش غادي نحلوا هاذ الإشكال؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة،

السيدات والسادة النواب أعضاء المجلس،

يخضر معنا في هذه الجلسة، وفد برلماني عن المجموعة البريطانية لدى الاتحاد البرلمان الدولي الذي يقوم بزيارة لبلادنا باسمكم جميعا أرحب بالضيوف الكرام، ونتمنى لهم مقاما طيبا فأهلا وسهلا. الأسئلة الخمسة الأولى لقطاع الداخلية تحمل أرقام 1-2-3-4-5 تتناول موضوعا واحدا يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، لذا سيتم طرحها في إطار وحدة الموضوع ليتولى السيد الوزير المحترم الإجابة عليها. السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا.

النائب السيد محمد البوعمرى:

شكرا السيدة الرئيسة،

السؤال للسيد الوزير المحترم، عن مدى غلاء فاتورة الماء والكهرباء للشركات المتعددة الخدمات نسائلكم؟ شكرا.

وبخصوص تطبيق مقتضيات المادة 163 من النظام الداخلي، فقد يرجع الطلب الذي تقدم به السيد النائب مصطفى إبراهيمي عن المجموعة النيابية للعدالة والتنمية حول موضوع تسليم دبلومات إسهادية مزورة لمهندسين بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة في آخر هذه الجلسة.

حضرات السيدات والسادة، نشعر في طرح الأسئلة الشفهية المبرجة في جدول أعمالنا، ونستهلها بقطاع الداخلية مرحبا بكم السيد الوزير المحترم، نقطة نظام؟ تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

شكرا السيدة الرئيسة،

أتناول الكلمة في إطار المادة 142 من النظام الداخلي اللي في الحقيقة توجيه لكم طلب حول مجريات عمل لجنة القطاعات الإنتاجية واللي سبق للفريق الحركي وتقدم بطلب مفاده تكوين واحد المهمة استطلاعية حول موضوع استيراد الأغنام والأبقار، وللأسف طبعا كان الطلب ديالنا هو الأول، أحيل الموضوع على اللجنة ثم أحيل على المكتب ثم رجع إلى اللجنة، وقامت هذه اللجنة بالتصويت على طلب ثاني تقدمت به الأغلبية والحال أن اللجوء للتصويت على مثل هاذ المسائل هو خرق سافر للديمقراطية وللأعراف علاش؟ لأن الأغلبية راه عندها العدد أكبر إيلا غادي نلجؤ للتصويت، إذن ما بقى عندنا ما نديرو هنا، فالمنطق كي فرض باش اللي تقدم بالطلب الأول هو اللي يتكلف بالمهمة ديالو، ثم نحن نعلم جميعا على أننا تقدمنا بالطلب نتاع لجنة تقصي الحقائق واللي أجهضت ثم الطلب كذلك..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهت نقطة نظام ديالكم، بالنسبة لهاد الإشكال يتعلق باللجنة، سنرفع الأمر إلى مكتب المجلس للبت فيه طبقا لمقتضيات النظام الداخلي. شكرا السيد الرئيس، تفضلي السيدة النائبة.



السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد واضع هذا السؤال، الفريق الاستقلالي.

النائب السيد الحسن بنلفقيه:

شكراً السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

نسألكم عن الإجراءات المتخذة لإنجاح التجربة الجديدة، فيما يخص تدبير خدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتطهير السائل، في إطار الشركات الجهوية متعددة الخدمات؟ شكراً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً، السؤال الثالث للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الحركي، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد هيشامي:

عن الشركات الجهوية متعددة الخدمات نسألكم السيد الوزير؟ وشكراً.

السيدة رئيسة الجلسة:

السؤال الرابع وهو آني للسيدات والسادة النواب المحترمين من المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة سلوى البردعي:

عن الشركات الجهوية المتعددة التخصصات نسألكم السيد الوزير المحترم؟

السيدة رئيسة الجلسة:

السؤال الخامس وهو للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، فليتفضل أحد واضع هذا السؤال، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة حياة لعرايش:

السيد الوزير، نسألكم عن بعد المجال للشركات الجهوية المتعددة الخدمات؟

السيدة رئيسة الجلسة:

الجواب ديالكم السيد الوزير تفضلوا للمنصة إيلا بغيتوا.

السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

واكبت وزارة الداخل الداخلية عن قرب التنزيل السلس والتدريجي للورش الإصلاحية الكبير، المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، وما تمخض عنه من مساطر إبرام عقود التدبير مع مجموعات الجماعات الترابية المعنية، وإجراءات انتقال تدبير مرفق التوزيع من الهيئات التي كانت تشرف عليه سابقاً إلى هذه الشركات، وذلك بالرغم من التحديات المسجلة في هذا الصدد، خصوصاً مع توالي سنوات الجفاف وارتفاع الطلب على خدمات التوزيع، وتزايد الفوارق المجالية في الاستفادة من هذا المرفق الحيوي. وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أنه ما بين فاتح أكتوبر و15 نوفمبر من سنة 2024، دخلت عقود التدبير حيز التنفيذ على مستوى 4 جهات، الدار البيضاء سطات، سوس ماسة، الشرق ومراكش آسفي، في حين تم تفعيل عقد التدبير للتوزيع على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة في فاتح يونيو 2025 الباردة. ووفقاً لنفس المنهج ستستمر وزارة الداخلية في مواكبة استكمال هذا الورش، من خلال إحداث باقي الشركات الجهوية متعددة الخدمات على مستوى باقي جهات المملكة قبل نهاية السنة الجارية. كما وجب التذكير بالعمليات الضرورية التي أشرفت عليها وزارة الداخلية، لنقل تدبير المرفق ضمن أحسن الظروف، وذلك من خلال:

- مواكبة الشركات الجهوية متعددة الخدمات، وكذا أصحاب المرافق في إعداد الوثائق المتعلقة بمجرد ونقل الممتلكات الضرورية



منها، علاوة على تحقيق أعلى مستويات النجاعة، والاستغلال الأمثل للموارد المشتركة.

وبالنظر إلى حجم وأبعاد هذا المشروع الهام، فقد تم الحرص على تسجيل ملاحظات وشكايات المرتفقين، عند انطلاق عمل الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، وفي هذا الصدد، في فإنه يتعين التوضيح، أن ما أثر بخصوص ارتفاع أسعار الخدمات، هي مسألة منافية للواقع، بالنظر لكون الشركات الجهوية، قد اعتمدت عند دخول عقد التدبير، نفس التسعيرة المعمول بها قبل ذلك من طرف الموزعين السابقين، باعتبار أنها ملزمة بذلك بمقتضى عقد التدبير، الذي حافظ على نفس التعريف في مجموع مدار التدبير. وبهذا الخصوص، فإن ما تم تسجيله من حالات ارتفاعه في بعض المبالغ الإجمالية للفواتير، كان نتيجة مباشرة لعدم انتظام عملية مراقبة العدادات، وضعف نسبة عملية القراءة الشهرية الفعلية، من طرف الموزعين السابقين، ولجوئهم بشكل كبير إلى تقدير الاستهلاك، علاوة على اعتمادهم في قراءة العدادات، في بعض المناطق البعيدة أو قليلة الكثافة السكانية، على أشخاص ذاتين أو مهنيين، كانت تربطهم بهم اتفاقيات، هذا في حين أن الشركات الجهوية متعددة الخدمات، ملزمة بمقتضى عقد التدبير، باحتساب الفواتير بناء على الاستهلاك الحقيقي وليس التقديري، وذلك من خلال المعاينة الفعلية والمنظمة لهذا الاستهلاك.

وبالرغم من كل ذلك، تقوم الشركات الجهوية متعددة الخدمات، عبر مختلف وكالاتها التجارية، باستقبال المرتفقين والإجابة على جميع استفساراتهم، وكذا دراسة وتحليل الشكايات، ومعالجتها بالدقة والسرعة المطلوبتين، هذا بالإضافة إلى منح تسهيلات للأداء، عندما يطلب منها ذلك في الحالات الاستثنائية، وذلك مراعاة لمصلحة المرتفقين. من جهة أخرى، وفيما يخص جودة الخدمة والاستثمارات المنجزة، فإن الشركات الجهوية متعددة الخدمات، استلمت المرافق على حالتها من الموزعين السابقين، ومن المعروف أنه من بين أهم أسباب هذا الإصلاح، هو الرفع

لتدبير المرفق، وذلك من أجل استعادة جميع هذه الممتلكات لفائدة الجماعات الترابية.

-مواكبة نقل المستخدمين من الموزعين السابقين إلى الشركات الجهوية متعددة الخدمات، مع المحافظة على حقوقهم وامتيازاتهم، ولاسيما من خلال وضع نظام مستخدمين يضمن الحقوق والامتيازات المذكورة.

-نقل العقود والصفقات المبرمة من طرف الموزعين السابقين على الشركات الجهوية متعددة الخدمات، من أجل ضمان استمرارية إنجاز الاستثمارات والخدمات الضرورية لتدبير المرفق.

-الحفاظ على نفس التعريف المعمول بها من طرف الموزعين السابقين قبل دخول عقد التدبير حيز التنفيذ، والاستمرار في اعتمادها لاحتساب فواتير الاستهلاك.

-الحرص على إحداث تمثيلات للقرب، للشركات الجهوية المتعددة الخدمات على شكل مديريات إقليمية، تتمتع بصلاحيات تقريرية مهمة، علاوة على استعادة الشركات الجهوية المعنية، لمختلف الوكالات والنقاط التجارية للموزعين السابقين.

وقد مكن كل ذلك، من ضمان انتقال سلس لتدبير المرفق، دون تسجيل أي انقطاع أو ارتباك في الخدمة، بالرغم من أهمية المدار الترابي للتدبير، الذي يشمل مجموع الدائرة الترابية للجهة. وبالرغم من تعدد وتشتت المتدخلين، في تدبير المرفق بالمدار الترابي المذكور، قبل دخول عقود التدبير حيز التنفيذ.

ولمواكبة هذا المشروع الإصلاح، قامت وزارة الداخلية بشراكة مع مجموعات الجماعات الترابية المحدثة، لتدبير مرفق التوزيع، بإحداث شركة تنمية المرافق العمومية للتوزيع، في شكل شركة تنمية محلية، هدفها القيام لفائدة وزارة الداخلية، ومجموعات الجماعات الترابية المذكورة، بمواكبة المشاريع المشتركة لتنمية مرافق التوزيع على مستوى الجهات، والتنسيق لوضع مساطر وبرامج موحدة، تسمح بضمان انسجام هذه المشاريع، وتعزيز العدالة المجالية في الاستفادة



من مستوى الاستثمارات والخدمات في ميدان التوزيع، وهي مسألة لا يمكن تحقيقها مباشرة بعد استلام المرفق، بل تتوقف على إنجاز مجموعة من الاستثمارات، ووضع مجموعة من البرامج وآليات التدبير، التي هي في طور التنفيذ.

وفي هذا الإطار، فقد وضعت الشركات الجهوية متعددة الخدمات، برنامجا استثماريا يبلغ في مجمله 253 مليار درهم، مع إنجاز ما يقارب 32% منه خلال السنوات الخمس الأولى، وذلك لإعطاء دفعة قوية للمرفق مع بداية تدبيره في أفق تحقيق أهداف عقود التدبير خلال مدة سريانها، كما أن مجموع الغلاف المالي المخصص لإنجاز البرنامج الاستثماري لسنة 2025 بالنسبة للشركة الجهوية المتعددة الخدمات الأربع المحدثة خلال المرحلة الأولى فقط يفوق 13 مليار درهم، دون احتساب الرسوم بينما يبلغ مبلغ الاستثمارات المرصودة للشركات الأربع المذكورة خلال مدة ما بين 25 و29 ما يناهز 44 مليار درهم، وقد تم رصد هذه المبالغ لإنجاز الاستثمارات اللازمة لتأهيل وتنمية منشآت وتجهيز التوزيع ولمعالجة اختلال التوازن بين المجالات الترابية داخل الجهة الواحدة، وتفاوت مستوى التدبير، والذي تعود أهم أسبابه لتعدد المتدخلين، ولضعف التنسيق في تدبير وتنمية المرفق على المستوى الجهوي، وهو ما يعتبر أهم الدوافع لإطلاق هذا المشروع الوطني المهيكل، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، فليفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد البوعمرى:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، هاذ المشكل هذا ديال الماء وهاذ الشركات كيتجلى في قلة الصبيب، بزاف دالمدن وبزاف دالجهات كمثل مدينة الذروة عندنا اللي كنعيشوا فيها، مدينة برشيد، وكثرة المدن اللي في الإقليم ولا في الجهة، القضية ديال التتبع ديال الماء الصالح للشرب كنعرفوا

أن العالم القروي والدوائر المحيطة بهاذ المدن كيخصها الربط الفردي، لاسيما احنا في فصل الصيف والحرارة مرتفعة، وممنوع الناس باش يحفروا البئر باش يشربوا، وعندهم هاذ المشكله ديال العطش، كتبقى مهمة أنه يكون الفردي ويتعمم على جميع القرى المغربية، المسألة الثالثة ديال الصبيب ما كيوصلش لا للطابق الثاني، لا للطابق الثالث، الجودة في المياه..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، الفريق الاستقلالي للوحدة للتعددية، التعقيب ديا لكم، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد الحسن بنلفقيه:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، غير نثمن هاذ الإجراء لأنه كيحي في الصميم ديال تفعيل الجهوية المتقدمة، كما نسجل بإيجابية إحداث هذه الشركات الجهوية المتعددة الخدمات باعتبارها مدخلا أساسيا لإصلاح منظومة تدبير مرفق توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتطهير السائل، بالنظر لما عرفه نظام التدبير المفوض من مشاكل متعددة الأبعاد، ولكن السيد الوزير نلاحظ بعض المشاكل اللي وقعت فخلال هاذ تسلمهم هاذ التدبير، ومن بينها كندكروا أنه هناك هاذوك الشركات الصغيرة السيد الوزير اللي كانت كتنقوم la sous traitance، وكانت كتدير أشغال في الحقيقة مهمة كإصلاح الأعطاب والربط، فكنتمنوا أنه هاذ الشي، وكانت كتخلق كذلك فرص الشغل، كنتمنوا أنه هاذ الشركات حتى هي ترجع للشغل ديا لها، كما كنلاحظوا السيد الوزير زيادة في الثمن وخصوصا في الربط ديال التطهير لأنه كان قبل فوري ولا دبا كيتخلص بأشطر، فكنتمنوا أنه حتى هاذ المشكل تلقاو لو حل، وكذلك كنلاحظوا أن هناك تأخر في توزيع الفواتير السيد الوزير، فاحنا كنتمنوا هاذ الإجراء هاذ، وكنتمنوا أنه تلقاو.



السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، التعقيب للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية، فليفضل أحد النواب، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة هند بناني الرطل:

السيد الوزير، الشركات الجهوية أحدثت لتحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، وما دام أنها تجربة حديثة، واحنا ما زال كنعيشوا مع أربع شركات فقط هي اللي كتشتغل، فنحن نتمنى لها النجاح والتوفيق، وكنتمنوا أن هاذ الأهداف فعلا تحقق، واحنا ما كنقولوش بأن القديم أحلى ويعني أحسن سواء ملي كنتكلموا على التدبير المباشر أو لا التدبير المفوض، ولكن هذا هو الوقت المناسب لننبه إلى اختلالات لا يجب أن نقع فيها، غادي نزيدوا عفوا، خصوصا مع الواقع اللي اللي بدينا كنلمسوه السيد الوزير، -أولا؛ كاين ارتفاع الفواتير؛

-ثانيا؛ كاين الانقطاع المتكرر للماء والكهرباء؛

-ثالثا؛ هناك الخصاص في الماء، جماعة تاكونيت خير مثال على ذلك السيد الوزير، ما تيلقاوا ما يشربوا، كيطلقوا لهم الماء 3 الدسوايع في الأسبوع؛

-رابعا؛ هناك ضعف التواصل؛

-خامسا؛ السيد الوزير، هناك إشكال حقيقي على مستوى الحكامة، أولا فيما يتعلق بالصفقات راه كنتكلموا على ملايير الدراهم، شركات في الدار البيضاء ومراكش قامت باتفاقيات مباشرة. وهنا غادي نكونوا كنزيدوا مدخل آخر من مداخل الفساد هاذي الأولى؛ ثانيا السيد الوزير كان من المفروض أن هاذ الشركات حينما أحدثت أن الاستثمارات دياها تكون أكبر من السابق، هناك تراجع على مستوى البرامج الاستثمارية، لاحظنا لا احنا حافظنا على المكتسبات السابقة ولا احنا اشتغلنا على الأولويات لسد الخصاص، وخصوصا في المراكز المتوسطة والصغرى السيد الوزير. وهنا غادي نذكروا بما ورد في القانون بخصوص

إحداث تمثيلات على مستوى العمالات والأقاليم واللي غادي تساعد حتما على حل هاته الإشكالات، وعاد ما نتكلموش على إفلاس الشركات الصغرى واللي كانت كتشتغل سابقا. أخيرا السيد الوزير، هناك إخلال كبير بمقتضيات القانون بخصوص تمثيلية المعارضة في تشكيل مجموعات الجماعات الترابية، هناك إقصاء ممنهج السيد الوزير ولا يمت للديمقراطية بصلة، الشيء الذي سوف يؤدي حتما إلى التحكم. السيد الوزير، نوصيكم بالحكمة ثم الحكامة ثم الحكامة لأنه في الأخير اللي كيهمننا كاملين هو المواطن والخدمات المقدمة له.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، تعقيب للفريق الحركي، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد هيشامي:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد الوزير المحترم، على الجواب ديا لكم اللي صراحة كيشمل الجميع النقط اللي هي أساسية، اللي كتخص هاذ الشركات الجهوية المتعددة الخدمات السيد الوزير. نحن في الفريق الحركي السيد الوزير صوتنا لفائدة إحداث الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، بالنظر للانتظارات المعقودة عليها من طرف المواطنين في الماء والكهرباء وتطهير الماء السائل وغيرها السيد الوزير. نعلم بأن هاذ المرحلة الانتقالية، السيد الوزير، ليست بالسهلة، ولكن بالإرادة الحكيمة ديا لكم والقوية غادي نتغلبوا على هاذ الصعاب إن شاء الله السيد الوزير. فقط لدينا بعض المقترحات السيد الوزير، منها تزويد الشركات بالآليات اللوجيستكية ووسائل العمل والموارد البشرية المؤهلة، لتحسين جودة الخدمات ومراعاة الظروف العائلية والاجتماعية والمكتسبات ديال هاذ المستخدمين السيد الوزير. كذلك الحفاظ ديال هاذ الشركات الجهوية لتبقى قريبة من المواطن والمواكبة ديال المشاريع ديال الربط الفردي بالماء الصالح للشرب السيد الوزير، خصوصا



النائبة السيدة نادية بزندقة:

بداية كنوهوا بالمجهودات الكبيرة اللي دارتها الدولة في إطار برنامج تحلية مياه البحر، واللي بفضلها اليوم عدة مدن كتزود بماء المادة الحيوية 100% بفضل هذه التقنية، إلا أنه هناك عدة إكراهات اللي كتواكب هاذ الورش الكبير، وهنا السيد الوزير وأنا كندوي معكم أكثر من 10 ديال الأحياء في إقليم آسفي مقطوع عليها الما، أكثر من 7 أيام هاذي، السيد الوزير، كنتتمسوا منكم التدخل واتخاذ المتعين لحل هذه المشكلة، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة :

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد اد موسى:

السيد الوزير المحترم، عمل إيجابي وإنجاز ننوه به ولكن هناك إشكاليات متعددة فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في مواجهة الوكالة المستقلة لتوزيع الما ووكالة المكتب الوطني للكهرباء وكذلك الما، هناك رفض لتنفيذ وتبليغ الأحكام، السيد الوزير، نلتمس منكم التدخل يعني هناك استمرارية ديال الإدارة، الناس كيمتنعوا باش ينفذوا الأحكام والتبليغ بها، تقول احنا ما كيناش اسميتنا في هاذ الأحكام، هناك استمرار ديال الإدارة تلتتمسوا من السيد وزير الداخلية المحترم، التدخل لكون هناك استمرارية الإدارة في هذا الباب، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة :

شكرا، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ الجواب ديا لكم السيد الوزير على هاذ التعقيبات تفضلوا، إيلا عندكم شي إضافة تفضلوا.

السيد عبد الوافي لفيتيت وزير الداخلية:

نجاوب لأن بزاف ديال حوايج مهمين اللي تم الطرح ديا لهم، اللي نبغيت نقول هو بعجالة، بطبيعة الحال خلق هاذ الشركات داخلية في إطار الجهوية المتقدمة اللي غاديا فيها بلادنا واللي خصنا نعرفوا بأن هاذ الشركات الأربع الأولى اللي تم الخلط ديا لها.

بعض الاتفاقيات اللي كتشتغل عليها الجماعات الترابية، كايين بعض الاتفاقيات متعثرة في تزويد ببعض الدواوير السيد الوزير منها، كايين بعض الآبار محفورة وما كايينش التجهيز ديا لها، كايين بعض الجماعات كذلك ديا لك السيد الوزير تعطلوا على هاذ الاتفاقيات.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية.

النائبة السيدة حياة لعرايش:

شكرا السيدة الرئيسة،

أكد السيد الوزير أن إحداث الشركات الجهوية المتعددة الخدمات جاء لتحسين تدبير قطاع الماء والكهرباء وتطهير السائل، وضمان استدامة المرافق العمومية، وتأمين جيد المواطنين بالماء والكهرباء بكل المناطق الحضرية والقروية خاصة. لكن التخوف السيد الوزير هل فعلا هذه الشركات ستطبق الحكامة الجيدة على المستوى الجهوي، وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين المحليين في اتخاذ القرار. السيد الوزير، لا زلنا نلمس البطء في نقل الصلاحيات والموارد من المركز إلى الجهات، طبعا في إطار تشجيع إخراج مشروع الجهوية المتقدمة الذي لا زال متعثرا. التخوف كذلك السيد الوزير من اعتماد نفس التسعيرة في المجال الحضري وتطبيقه في المجال القروي الأقل استهلاكاً من الماء والكهرباء. السيد الوزير، البعد المجالي ليس فقط مبدأ تنظيمي، بل هو ركيزة وعمود تفعيل العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة داخل الجهة، يجب تطبيقه في الشركات الجهوية متعددة الخدمات، وهذا يتوقف على مدى تكامل السياسة الترابية، وتمكين الجهات وإخراج الجهوية المتقدمة بشكل فعال. السيد الوزير، عدم إخراج هذه الشركات خلال 18 شهر باعتبار شهر غشت آخر أجل، لازال التخوف كذلك..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.



السيدة رئيسة الجلسة :

اسمح لي السيد الوزير، La régie التوقيت ديال التعقيبات الإضافية، اعطيوا التوقيت ديال التعقيبات الإضافية، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

شكرا السيدة الرئيسة،

بغيت نقول بأن هاذ الشركات المتعددة الخدمات داخلية في إطار الجهوية المتقدمة، والتي اليوم كنتكلموا عليهم كاين فقط 4 بالشركات التي هما في طور الخدمة التي ما كيتعداش الوقت باش بداو 5 ولا 6 شهور يعني مدة قليلة باش يمكن لنا نحكموا عليهم، هذا ما كيمنعش بأن الهدف الذي جاوا منو هو هدف أساسي، أنه الاستثمارات يكونوا في الوقت ديالو ويقربوا الاستثمار من مواطن، ثانيا واحد السياسة بالقرب التي خاصها تكون مهمة يعني حيث جمعنا جميع أنواع التدبير والتوزيع التي كان قبل باش يكون عندنا مخاطب واحد على صعيد الجهة والاستثمارات تمشي فين محتاجينهم، هذا النهار الذي دوزنا القانون الحكومة التزمت بما وخدامين يد في يد مع السادة المنتخبين التي كيراقبوا هاذ الشركات عن قرب باش أنهم يادبوا المهام دياهم في أحسن الظروف، قضية ثانية التي شاروا لها بعض الإخوان هو انقطاع الماء وسميتوا غير باش نتفاهموا راه بلادنا دازت من واحد الفترة ومازال..

السيدة رئيسة الجلسة :

اسمح لي السيد الوزير، إيلا اسمحتوا السادة رؤساء الفرق ولا السادة النواب، إيلا راه بغيتوا نعطيوا مازال الوقت للسيد الوزير لأن استنفذ الوقت، تفضلوا، ناخذ الإذن دياكم السادة النواب والسادة رؤساء الفرق، تفضلوا السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

اللي بغيتي السيدة الرئيسة، التي بغيتو السيدة الرئيسة، السادة النواب التي بغيتو بغيتو، لا لا نزيد نزيد واحد جوج د النقط إيلا اسمحتوا لي لأن مهمين بزاف، بلادنا مرت وكتمر بفترة ديال

الجفاف اللي هي كبيرة بزاف وبفضل التعليمات ديال سيدنا وبفضل العمل اللي تدار، اليوم جميع المناطق بالمغرب حتى منطقة في المغرب ما كتعاني من العطش، جميع المناطق ديال المغرب كيوصلهم الماء الصالح للشرب، هاذو تعليمات سيدنا وبرنامج اللي كان تدار باش ما تكونش شي منطقة من المناطق ديال بلادنا اللي فيها، هاذ القضية التي كيقطعوا الماء أسبوع راه ما كيناش في بلادنا باش نتفاهموا عليها ما نبقاوش، بطبيعة الحال كاين الصبيب كنقصوا منو يعني خدامين على حسب، منطقة كنتحدى شي واحد يقول لي كاين شي منطقة التي ما كيوصلهاش الماء، ما كيناش، بجميع الوسائل الماء كيوصل، وإن شاء الله بالتعليمات ديال سيدنا ما يمكنش شي مواطن مغربي يتحرم من هاذ المادة الحيوية التي هي الماء؛

نقطة أخرى بغيت نضيفها وما غنطولش، سمعت بعض الإخوان كيهضروا على الاشتراك الفردي في العالم القروي، الله يجازيكم بخير ما يمكنش نمشيوا للاشتراك الفردي في العالم القروي، ما حدنا ما وصلناش للتوزيع بطريقة سلسلة في جميع الدواوير ديال المملكة بعدا بـ les bonnes fontaines، حين نوصلوا عاد نخضروا على الاشتراك الفردي، الاشتراك الفردي كيلزم علينا شي حوايج التي هما أهم لأنه إذا درنا اشتراك فردي خصنا نديروا التطهير، ما يمكنش نديروا واحد لآخر، واليوم ما يمكنش نطالقوا فهاذ المشروع ما حد ما وصلناش الماء للجميع في المملكة، إذن ما نبقاوش نزيدوا على بعضنا راه ماشي حرمان، جميع المدن وجميع المراكز القروية عندهم الاشتراك الفردي، حين تندخلوا للعالم القروي يعني بالصيغة د العالم القروي التي كتلقى دار هنا ودار لهيه، ما يمكنش نمشيوا للاشتراك الفردي فهاذ الوقت، حين نوصلوا الماء للجميع ديك الساعة نمشيوا إن شاء الله واسمحوا لنا على..

السيدة رئيسة الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الأسئلة الأربعة الموالية تحمل أرقام 6-7-8-9 تتناول موضوعا واحدا يتعلق بالبرنامج الجديد للنقل الحضري



النائب السيد محمد عواد:

السيد الوزير المحترم، من المؤكد أن النقل الحضري عبر الحافلات في خدمة أساسية تعكس مدى تقدمنا الاجتماعي، وتعطينا صورة عن بلدنا خاصة ونحن مقبلون على احتضان تظاهرات دولية، نسجل لكم السيد الوزير حرصكم الكبير لتطوير منظومة النقل الحضري عبر الحافلات سواء بشراكة مع الجماعات الترابية والجهات من جهة والقطاع الخاص من جهة ثانية حيث خصصتم مبالغ مالية ضخمة لاقتناء حافلات بمواصفات محترمة وعالية مثلاً في الدار البيضاء والرباط مثلاً، لكن إلى جانب هذا نسجل التباين الحاصل بين المدن والجهات تتطلب منا معالجتها للوصول إلى نموذج جديد يليق بمغرب اليوم والغد ونذكر منها تهالك الأسطول وضعف التغطية وغياب الجودة في الخدمات وهشاشة البنية التحتية وعدم التنسيق بين وسائل النقل الأخرى وضعف التمويل وضعف الاستدامة البيئية، وهي مناسبة السيد الوزير لنقول لكم أن موضوع النقل الحضري بالحافلات يتطلب إحداث وكالات جهوية موحدة لتنظر إلى تخطيط وتنظيم النقل الحضري وخاصة بين هوامش المدن والمدن المحورية، ومن تحديد الأسطول وتحسين التغطية وتكوين الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية واعتماد منظومة موحدة للدفع مع نظام حافلات سريعة كما هو الحال في البيضاء، وانطلاقاً من كل هذا نسئلكم السيد الوزير المحترم عن معالم خططكم لإعادة تأهيل هذا القطاع للنقل بالحافلات؟ وشكراً.

السيدة رئيسة الجلسة :

شكراً السيد النائب المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد الوافي الفتيت، وزير الداخلية :

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

سعيًا منها لبناء منظومة تنقلات حديثة وعصرية، تستجيب للتحديات والإكراهات التي يواجهها قطاع النقل العمومي، ولتوفير خدمة مستدامة وعالية الجودة للمرتفقين، وضعت وزارة الداخلية

بالحافلات لذا سيتم طرحها في إطار وحدة الموضوع، يتولى السيد الوزير الإجابة عليها السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكوراً، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد توفيق كميل:

شكراً السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، عن الجديد الذي جاء يحمله البرنامج الجديد للنقل الحضري بالحافلات 2025-2029 لتوفير أجود الخدمات العمومية نسئلكم؟

السيدة رئيسة الجلسة :

شكراً السيد النائب، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكوراً، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد زكرياء بن وانس :

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، نسئلكم عن مآل البرنامج الجديد للنقل الحضري بالحافلات والإجراءات المتخذة لضمان تحسين جودة خدماته؟

السيدة رئيسة الجلسة :

شكراً، السؤال الثالث للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل أحد النواب مشكوراً، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد اسماعيل بني:

السيد الوزير، نتساءل عن مستجدات البرنامج الوطني للنقل الحضري؟ وشكراً.

السيدة رئيسة الجلسة :

السؤال الرابع للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم والاشتراكية، فليتفضل أحد النواب من فريق التقدم والاشتراكية، تفضلوا السيد النائب.



دراسات نائلة صفقات بكل من مدن مراكش طنجة وأكادير وتطوان، أما بالنسبة لمدينتي فاس وبنسليمان فسيتم فتح الأظرفه على التوالي يوم 4 و 16 يونيو 25؛

-الإعلان عن طلب عروض الخاص باقتناء الحافلات من طرف شركات التنمية المحلية المعنية بمدن مراكش وأكادير وطنجة، وذلك لاقتناء 1317 حافلة حيث تم اختيار شركات نائلة الصفقات بالنسبة للعروض المقدمة والتي تخص 968 حافلة أي بنسبة 73%، كما سيتم إعادة الإعلان عن طلب العروض لاقتناء الحافلات المتبقية والبالغ عددها 349 حافلة والتي لن تتم تغطيتها إما لعدم وجود عرض أو لعدم استجابة العرض للشروط التقنية أو المالية؛

-الإعلان عن طلبات العروض الخاصة بأنظمة التذاكر والمساعدة للاستغلال من طرف شركات التنمية المحلية المعنية وسيتم الإعلان عن شركات نائلة الصفقات قبل 15 من الشهر الجاري؛

-إعداد ملفات الاستشارات الخاصة بالمقاولات المتعلقة بانتقاء الشركات المفوض لها تدبير مرفق النقل الحضري وإرسالها إلى السلطة المفوضة المعنية للإعلان عن طلب عروض بعد مداولات مجالس الهيئات المعنية.

المرحلة الثانية - وتضم باقي المدن التي يشملها البرنامج 2025-2026 وتخص 18 سلطة مفوضة وستمكن من تغطية 24 مدينة وتكفل عمراي، ولهذا الغاية تم اتخاذ التدابير التالية:

-إعداد ملفات الاستشارات الخاصة بالمقاولات المتعلقة بالمساعدة للإشراف على المشروع وإرسالها إلى السلطة المفوضة المعنية للإعلان عن طلبات العروض؛

-إعداد ملفات طلب العروض الخاصة باقتناء 827 حافلة وأنظمة تذاكر والمساعدة على الاستغلال؛

-إعداد ملفات الاستشارات الخاصة بالمقاولات المتعلقة بانتقاء الشركات المفوض لها؛

-تدبير مرفق النقل الحضري.

برنامج جديد للنقل الحضري بواسطة الحافلات للفترة 25-29 وتخص النسخة الأولى من هذا البرنامج 37 سلطة مفوضة، 18 جماعة و 12 مؤسسة تعاون بين الجماعات و 7 مجموعات الجماعات الترابية، مما سيمكن من تغطية 84 مدينة وتكفل عمراي، وتتمثل المبادئ الأساسية لهذا البرنامج والذي يشكل قطيعة مع كل التجارب السابقة فيما يلي:

-الفصل بين وظيفتي الاستثمار والاستغلال؛

-التكفل الشامل بكل مكونات الاستثمار من طلب السلطات المفوضة؛

-اعتماد أساليب حديثة وعصرية لتتبع العقود كالممنصات الرقمية؛

وتبلغ الكلفة الإجمالية للاستثمارات المخصصة لهذا البرنامج 11 مليار درهم وتهم كافة مكونات التدبير المفوض من اقتناء الحافلات 3746 حافلة وأنظمة المساعدة على الاستغلال، وإعلام مرتفقين وأنظمة التذاكر، فضلا عن تهيئة المستودعات ومحطات توقف الحافلات وأعمدة توجيه وتهيئة مراكز الصيانة.

ولتفعيل هذا البرنامج، فقد تم التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بالتركيبة المالية للبرامج المخصصة لتغطية تكاليف الاستثمار والتي ستتم من خلال مساهمة الجهات في حدود الثلث، ومساهمة صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن في حدود الثلثين مع رفع المساهمات السنوية لكل من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية في الصندوق السالف الذكر من مليار درهم إلى مليار ونصف درهم، ليصل مجموع المساهمات سنويا إلى 3 ملايين درهم بدل مليونين معتمدة سالفًا، وسيتم تنزيل هذا البرنامج على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى - تخص ست سلطات مفوضة وستمكن من تغطية 23 مدينة وتكفل عمراي حيث تم اتخاذ التدابير التالية:

-الإعلان عن طلبات العروض فيما يخص المساعدة للإشراف على المشروع من طرف السلطات المفوضة المعنية بمدن مراكش، فاس، أكادير، بنسليمان، طنجة وتطوان، وقد تم تعيين مكاتب



السيدة رئيسة الجلسة :

انتهى الوقت، السيد النائب شكرا، تعقيب لأحد نواب فريق الأصالة والمعاصرة تفضلوا.

النائب السيد زكرياء بن وانس:

السيد الوزير المحترم، إن البرنامج الجديد للنقل الحضري بواسطة الحافلات للفترة الممتدة من 2025 إلى 2029 بميزانية تناهز 11 مليار درهم يستهدف اقتناء أكثر من 3746 حافلة حديثة، يشكل محطة استراتيجية في مسار تحديث منظومة النقل العمومي ببلادنا، بما يعكس إرادة سياسية واضحة في النهوض بجودة خدمات القرب، وتدارك الفجوات المجالية والاجتماعية في الولوج إلى وسائل تنقل آمنة ومنظمة ومحترمة لكرامة المرتفقين، وإذ نتمن عاليا هذا الورش الوطني الطموح، فإننا نؤكد على أهمية مواكبته بإصلاحات مؤسسية وهيكلية مستدامة تضمن نجاعة العقود المفوضة وشفافية تدبيرها بما يحقق الأثر الملموس لدى المواطنين والمواطنات ومن بين المداخل الأساسية لذلك: تطوير البنية التحتية المرتبطة بالنقل الحضري خاصة المحطات ومرافق الانتظار لتوفير تجربة نقل مريحة وآمنة؛ تشجيع دمج وسائل النقل المستدامة والصدقية للبيئة والاعتماد على الحافلات الكهربائية أو الهجينة لتقليل انبعاثات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ اعتماد وخاصة عمالة مكناس..

السيدة رئيسة الجلسة :

انتهى الوقت، السيد النائب شكرا، تعقيب، الفريق الاستقلال للوحدة والتعاضدية، فليتفضل أحد النواب.

النائب السيد اسماعيل بني:

السيد الوزير، سأركز في تعقيبي على تجربة مدينة الدار البيضاء، النمو السريع للمدينة جعلها تعاني لسنين طويلة من خدمات نقل حضري دون المستوى سواء الحافلات أو الطاكسيات، ومن استعمل خطوط 4 و 28 و 49 من جيل من عمالة مقاطعة عين الشق يعي جيدا عما أتحدث، أما اليوم والحمد لله فهناك منظومة

المرحلة الثالثة والأخيرة - وتضم المدن التي يشملها برنامج 2027-2029 وتخص 13 سلطة مفوضة وهي المرحلة التي سيتم خلالها تغطية 37 مدينة وتكتل عمراي وسيتم الإعلان عن طلب العروض الخاصة بها تدريجيا حسب تواريخ انتهاء العقود الحالية، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة :

شكرا السيد الوزير المحترم، تعقيب لأحد النواب من فريق التجمع الوطني للأحرار فليتفضل.

النائب السيد توفيق كميل:

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية السيد الوزير، نود في فريق التجمع الوطني للأحرار أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة ديا لكم وكذلك المجهودات التي تقوم بها الحكومة كاملة والتي تشتغل بجدية من أجل خدمة المواطن وتحسين ظروف العيش ديا لهم.

السيد الوزير، كنا عشنا ولسنوات معاناة النقل الحضري في الحافلات التي كانت في كثير من الأحيان تفتقر لأبسط شروط الكرامة والراحة وهذا الشيء كان ينعكس سلبا على الحياة اليومية للمواطنين خاصة في المدن الكبرى التي تعرف توسعا عمريا متسارعا، اليوم واحنا كنا نلاحظوا وكنشوفوا هاذ البرنامج الطموح الذي كيههدف إلى توفير وسائل نقل حضرية حديثة مريحة وآمنة فإننا نعتبر هذه الخطوة مهمة لتحسين جودة حياة المواطنين وتيسير تنقلاتهم في ظروف تحترم إنسانيتهم، نحن في حاجة اليوم إلى وسائل نقل تسير تحولات مدننا وتواكب الكثافة السكانية والبعد الجغرافي بين مقرات العمل ومناطق السكنى، وهو ما يجعل من هذا البرنامج ركيزة أساسية لتحقيق عدالة مجالية وتنقل منصف. اليوم انطلق هاذ البرنامج الاستراتيجي باستثمارات ضخمة كيا أكد الاضطراد القوي..



عامة، وخاصة مدينة فاس التي وضعت حدا لمعاناة ساكنتها، جراء تردي خدمة النقل الحضري في السنوات الماضية، بحيث عملتم على اتخاذ قرار جريء ومسؤول، من خلال توفير خدمة النقل الحضري وبجودة عالية لساكنة مدينة فاس. فهذه المدينة مدينة فاس، أصبحت ورش مفتوح، وما زاده جاذبية هو موضوع النقل الحضري، الذي يسهل التنقل على الساكنة والعمال والطلبة، بين جميع الأحياء السكنية والصناعية والجامعية، فهذا هو سر نجاح التنمية الاقتصادية، فلکم منا كل الشكر والتقدير والاحترام السيد الوزير، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية أخرى في هذا الموضوع؟ الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت، إيلا بغيتوا.

السيد عبد الوافي لفيتيت وزير الداخلية:

شكرا السيدة الرئيسة،

ما غنطولش بزاف، بغيت نشير لواحد 2 ولا 3 د النقط وبسرعة. فيما يخص هاد البرنامج هو برنامج طموح، الهدف ديالو هو القطع مع طريقة العمل، اللي كانت عندنا في النقل الحضري للسنوات الفارطة، وطريقة العمل المقبلة إن شاء الله، لهذا تم التفرقة بين الاستثمار والتدبير، لأن كيسهل علينا المأمورية. وفي هاد الباب، كنا كتنمناوا إن شاء الله ومازال كتنمناوا، بأن شركات مغربية يكون في المستوى في مجال التصنيع، والتركيب ديال الحافلات، وخاصة كتنمناوا يكونوا شركات مغربية في المستوى في مسألة التسيير، لأن تنعانوا بزاف من عدم وجود شركات مغربية اللي هي في المستوى، باش تقوم بتسيير هاد المرفق المهم. وكتنمناوا إن شاء الله هاد طلبات العروض، اللي غيتم الإطلاق ديالها في المستقبل، أنها تشجع المقاولات المغربية دخل لها الميدان، وتقوم بالعمل، خاصة اليوم هاد الميدان ما كيلزمش واحد الاستثمار مهم، من الناحية المالية، لأن الدولة هي اللي غادي تقوم

للتنقل الحضري مندمجة وفي تطور مستمر ومدعمة من المال العام، أربع خطوط للترامواي، خطين للباصواي ومنها خط يربط بين عين الشق وسيدي معروف وهما الشقين المهمين داخل تراب العمالة، وهناك كذلك حوالي 700 حافلة بمواصفات جد عالية، وتنمي زيادة هذا العدد حتى نصل إلى معدل حافلة لكل 2000 بيبصاوي وبيضاوية ورغم كل هذا، تبقى تحديات 2030 كبيرة، تأهيل وعصرنة الطاكسيات، توفير الإطار القانوني للتنقل عبر التطبيقات. ويبقى حلمنا الكبير السيد الوزير كيبصاويين، هو إنشاء مترو كازاوي في السنوات القادمة، وشكرا جزيلًا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عزيز اللبار:

نشكركم السيد الوزير المحترم، على الجهود التي قمتم بها، فيما يخص تجويد وتعميم خدمات النقل الحضري..

السيدة رئيسة الجلسة:

الصوت السيد النائب.

النائب السيد عزيز اللبار:

مرة أخرى عاود آلاة الله يخليك، السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد النائب.

النائب السيد عزيز اللبار:

ما عاودتيش، الميكرو، التوقيت آلاة.

السيدة رئيسة الجلسة:

هو هداك السيد النائب.

النائب السيد عزيز اللبار:

راه 32 ثانية دازت السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير المحترم، على الجهود التي قمتم بها، فيما يخص تجويد وتعميم خدمات النقل الحضري على المدن المغربية



السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب من الفريق الحركي فليفضل أحد النواب، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

الموضوع نتاج الجبايات المحلية مطروح منذ مدة، عرف تعديلات لا بأس بها، ولكن كاين إشكالات كبيرة اللي وعدتوا ربما باش تصلح قريبا، ماذا عن هذا الموضوع؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السؤال الثالث السيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليفضل أحد النواب تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد فيصل الزرهوني:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات فهاذ القانون الجديد ديال ديال الجبايات اللي داز هاذ الأيام في البرلمان؟ وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السؤال الرابع للسيدات والسادة النواب المحترمين في فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد النواب تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد نور الدين رفيق:

شكرا السيدة الرئيسة،

عن مستجدات الحكامة المالية للجماعات الترابية نسائلكم السيد الوزير؟

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم تفضلوا.

بالاستثمار، وهنا عندنا طموح بأن شركة مغربية من المستوى العالي دخل لها الميدان، وما تخليهش في يد البعض اللي ماشي في المستوى، بلا ما ندخلوا في التفاصيل.

النقطة الثانية واللي هي مهمة، النقل الحضري ككل، بطبيعة الحال كيشمل النقل بواسطة الحافلات، كيشمل أيضا نظام سيارة الأجرة، واللي سبق لنا فهاد القاعة تكلمنا عليه إن شاء الله، بأنه احنا قايمين بدراسات، باش يتم تحديث نظام سيارة الأجرة، لأن ما يمكنش نمشيوا للمستقبل بالنظام اللي عندنا اليوم دالسيارة الأجرة، احنا خدامين عليه، باش أننا يمكننا نواجهوا التحديات اللي هما مطروحين لنا اليوم، خاصة فيما يخص هاد النقل عبر التقنيات الحديثة إلى آخره، هذا كيلزم علينا إعادة النظر في المنظومة ككل، واحنا خدامين عليها إن شاء الله، وكنتمنوا أننا نجيوا بحلول، اللي ما ضيعش بطبيعة الحال الشغيلة ديال المنظومة ديال سيارة الأجرة، الهدف ديانا ماشي أننا يتم تضييع الفرصة عليهم، ولا النقص من المداخل ديالو العكس، لكن هنا في نفس الوقت يكون عندنا منظومة اللي هي تستجيب للوقت الحالي ولانتظارات المواطنين، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير، الأسئلة الأربعة الموالية التي تحمل الأرقام 10 - 11-12-13 وهي آنية تتناول موضوعا واحدا يتعلق بإصلاح جبايات الجماعات الترابية، لذا سيتم طرحها في إطار وحدة الموضوع ليتولى السيد الوزير الإجابة عليها. السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة فليفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة نادية بزندقة:

شكرا السيدة الرئيسة،

عن إصلاح نظام الجبايات الجماعية نسائلكم السيد الوزير؟



السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:
السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تشكل جبايات الجماعات الترابية مكوناً أساسياً من مكونات النظام الجبائي لبلادنا، حيث أكد القانون إطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على أهمية هذا المكون في تمويل السياسات العمومية على المستوى الترابي. وعليه فإن وزارة الداخلية تعتبر تعبئة الموارد الجبائية للجماعات الترابية من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها، في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة التي الذي انخرطت فيه بلادنا، وذلك لتمكين هذه الجماعات من القيام بالمهام المنوطة بها قانوناً.

وفي هذه السياق، فإن المبادئ الأساسية للإصلاح المرتقب للجبايات الجماعية التراب، عفواً، للإصلاح المرتقب لجبايات الجماعات الترابية، ستعتمد على التوجهات الواردة بالقانون الإطار 69.19، ولاسيما المادة 9 و10 منه واللذان نصتا على ما يلي: "تحرص الدولة على مراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعة الترابية، وملاءمتها مع الأحكام المنظمة لضرائب الدولة، في مجال الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات والمساطر والخدمات الإلكترونية، ولهذا الغرض ستتخذ الدولة التدابير التشريعية، بهدف ترشيد وتوضيح وعاء وأسعار جبايات الجماعة الترابية، تبسيط جبايات الجماعة الترابية، من أجل ضمان حصولها على موارد بشكل دائم، من خلال التجميع التدريجي للرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية، وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية."

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

قبل الشروع في عرض الإصلاحات المرتقبة بخصوص جبايات الجماعات الترابية، لا بد من الإشارة إلى أهم ما تم اتخاذه من إجراءات وإصلاحات في هذا الصدد وهي على الشكل التالي:

- تم إعداد مشروع القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، وقد اعتمد هذا القانون لأول مرة مبدأ من يقوم بالإصدار يقوم بالتحصيل.

- تم إصدار تعليمات رقم 1600 بتاريخ 5 ماي 2021 حول تطبيق القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20، والتي تهدف إلى عرض التعديلات المدرجة بهذا القانون.

- تم وضع الإطار التنظيمي لمسطرة الإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم المحلية، والذي يمكن الملزمين الراغبين في ذلك، من إيداع الإقرارات وأداء الرسوم بطريقة إلكترونية.

- تم إعداد مشروع قانون رقم 14.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، والذي جعل بأحكام جديدة منها:

- ترسيخ مبدأ من يقوم بالإصدار يقوم بالتحصيل، بالنسبة للرسم المهني ورسم الضرائب ورسم السكن، ورسم الخدمات الجماعية، مع إسناد وتدبير هذه الرسوم إلى إدارة واحدة، وهي المديرية العامة للضرائب.

- ملاءمة أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، مع مستوى التجهيز الذي تعرفه المناطق التي تتواجد بها العقارات الخاضعة لهذا الرسم.

- إحداث قباض جماعيين لدى الجماعات الترابية، لمباشرة إجراءات تحصيل الرسوم، التي تقوم بتدبيرها المصالح الجبائية التابعة لهذه الجماعات، وذلك سعياً إلى تحسين تحصيل هذه الرسوم، ومعالجة إشكاليات الباقي استخلاصه، وسيتم تعيين هؤلاء القباض، بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



النائبة السيدة نادية بزندقة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، كشكروكم على المعطيات التي جات في الجواب ديالكم، والتي كتعكس الوعي ديالكم، بأهمية تجويد منظومة الجبايات الجماعية، خصوصا من خلال اعتماد مشروع القانون 14.25، والتي كنشوفوا فيه واحد المؤشر، اللي غادي يدعو لواحد التحول إيجابي في المنظومة ديال الجبايات، خصوصا وأنه من أهم الإكراهات اللي كانت كتعرفها الجماعات في السابق، كانت متعلقة بالأساس بعدم انسجام النصوص القانونية، تداخل الاختصاصات، وصعوبة تحصيل الجبايات داخل الجماعات الترابية. من هاد المنبر، ندعوكم السيد الوزير، دائما في إطار تجويد منظومة التحصيل الجبائي الجماعي، تعزيز وتأهيل الموارد البشرية المكلفة بالجبايات الجماعية، من جهة أخرى تقوية نظام الرقمنة وتبادل المعطيات، لأنه غادي يعزز الشفافية، وغادي يعزز الثقة في نظام الجبايات ديانا. وفي الأخير ندعوكم لتمكين الجماعات من موارد كافية ومستقلة، هاد الموارد بالأساس، غادي تساعد الجماعات في تحقيق البرامج دياها للتنمية، وذلك على المستوى المتوسط والقريب والمستوى البعيد، شكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا تعقيب الفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السننيسي رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الوزير المحترم، على التوضيحات اللي قدمتموا، وخاصة ما أنتم بصدد العمل عليه. الجميع يعلم على أن كاين تفاوتات كبيرة ما بين جماعات حضرية أو قروية، سواء من حيث المداخل أو من حيث الموارد البشرية، والحال أن واحد العدد نتاع الجماعات، تتركزوا بزاف على الدعم ديال TVA، بالنسبة للموازنة نتاع الميزانية، طبعا وهذا محسوب لكم دنا من 30% ل 32% بالنسبة للحصة من TVA، ولكن تيبقى المشكل متاع المداخل الذاتية مطروح، باش يمكن تتغلبوا على هاد

أما فيما يتعلق بالإصلاحات المرتقبة اعتمادها، بخصوص منظومة جبايات الجماعات الترابية، والتي تروم تعزيز الموارد الذاتية للجماعة الترابية، من خلال مراجعة قواعد الوعاء والتحصيل، وإرساء نمط حكامه جبائية، قادرة على الرفع من مردودية هذه الجبايات، فإن مصالح وزارة الداخلية، تعمل على

-إعداد مشروع قانون، بمثابة مدونة لجبايات الجماعات الترابية، على غرار المدونة العامة للضرائب، وذلك بهدف تجاوز تعدد النصوص المتعلقة بهذا المجال، من خلال تجميع المقتضيات القانونية المتعلقة بالرسوم والأتاوة، والحقوق المستحقة لفائدة الجماعات الترابية في نص واحد؛

-تنزيل باقي التوجهات الواردة بالقانون الإطار رقم 69.19 السالف الذكر، ولاسيما تقليص عدد الرسوم، 17 رسم حاليا، من خلال التجميع التدريجي للرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية، وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية؛

-مراجعة أساس فرض رسم مهني، رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، من خلال تعويض القيمة الجارية، بالأساس يراعي العدالة المجالية، دون الرفع من الضغط الضريبي على الملمزمين؛

-تعزيز الحكام المالية للجماعات الترابية، من خلال إعداد تصور لإدارة جبائية جهوية محلية، وذلك في إطار الإصلاح المرتقب، لمنظومة جباية الجماعات الترابية، لاسيما بعد إخضاع القواعد المرتبطة بها لإصلاح عميق، يتماشى مع التوجهات الواردة بالقانون الإطار رقم 69.19 السالف الذكر، ولاسيما المادة 9 و10 منه، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزير، تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد النواب من فريق الأصالة، تفضلي.



النائب السيد نور الدين رفيق:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن الجهود المبذولة من طرف وزارتك في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتعزيز الحكامة المالية للجماعات الترابية، ونعتبر المصادقة على القانون 14.25 المتعلق بجباية الجماعات الترابية داخل غرفتي البرلمان خطوة إيجابية لتوسيع الاختصاصات وتعزيز الموارد الذاتية للجماعات، لكن بالرغم من الجهود المبذولة مازال الجماعات الترابية تواجه تحديات حقيقية في مجموعة من المجالات نذكر منها: محدودية الموارد المالية لأغلب الجماعات؛ غياب كلي أو قصور في وثائق الإثبات الخاصة بملاك الأراضي خصوصا غير المحفوظة منها، مما يعيق تحقيق عدالة جبائية إزاء كل المزمين ويفوت على الجماعات مداخل مهمة؛ ضعف التكوين والتباين الواضح في القدرات التقنية والإدارية للموارد البشرية.

السيد الوزير المحترم،

من موقعنا نعتبر ما ورد في جوابكم مساهمة في إرساء مبادئ الحكامة المحلية الشاملة وتحقيق العدالة الجبائية بين المزمين لتمكين الجماعات الترابية من القيام بالمهام المنوطة بها طبقا للقوانين المعمول بها، كما ندعو وزارتك إلى المزيد من المواكبة للجماعات الترابية بالتكوين ودعم القدرات البشرية إلى أهمية الاستشارات القانونية بغرض تنوير القائمين على الشأن الجبائي الجماعي، مساعدتهم على إيجاد الحلول لبعض المشاكل المستعصية، تعزيز إدارة الجماعات الترابية بالأطر الإدارية والتقنية المتخصصة في التدبير الجبائي والمالي والمنازعات الإدارية والجبائية، إصدار دوريات مشتركة مع وزارة المالية بشأن إلزام الإدارات العمومية بتسهيل حق إطلاع الجماعات الترابية على المعلومات التي تدخل في إطار مراقبة الرسوم، إدراج التعديلات الكفيلة بتنزيل باقي التدابير الواردة في القانون الإطار.

الشي خاص جيل جديد من الموظفين، خاص تكوين مستمر، خاص يعني نعملوا على الموضوع دبال نجاعة الأداء، راه التقرير نتاع المجلس الأعلى للحسابات 2021..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الرئيس، تعقيب الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد النائب.

النائب السيد فيصل الزرهوني:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير المحترم، نسجل بكل ارتياح في فريقنا مسلسل الإصلاح الجبائي المحلي الجاري، ونتوخى أن نحقق من خلال هاذ القانون المصادق عليه أخيرا تحقيق نقلة نوعية في توفير موارد مالية إضافية للجماعات، تعزيز اللامركزية والجهوية المتقدمة، وتجويد الخدمات المحلية، وسد الثغرات في تمويل البنية التحتية والخدمات العامة ودعم التمويل الذاتي عبر التحصيل الجيد للموارد المستحقة للجماعات والتخلص من عقدة باقي استخلاصه. وتعزيزا لهذا التوجه الإصلاحية للمالية الجماعية، نتمنى أن تعزز الجماعات بالكفاءات التنفيذية من أطر وتقنيين وتحديد للعنصر البشري الكفاء على أساس تحديث الإطار القانوني الترابي وصولا إلى بناء منظومة مالية ترابية حديثة ووظيفة عمومية ترابية وفق معايير وضوابط منسجمة مع الأدوار والمهام والمسؤوليات التي تحملها الجماعات الترابية والهيئات التابعة لها، لتمكن من ممارسة الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولة وفقا لما تنص عليه القوانين التنظيمية الترابية الصادرة في 2015، وحتى لا تبقى حبرا على ورق ونصوص ميتة، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تعقيب فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب.



السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الحق الشفيق:

السيد الوزير المحترم، هاذ المشروع، كنتكلموا على هاذ المشروع لأنه جا أعطى الحل لرئيس الجماعة باش ما تكونش ضرائب ديال الغدر، ثم جا باش ينمي المداخيل ديال الجماعة.

السيد الوزير المحترم، كنتقترح واحد الصندوق، واحد الضريبة تكون في تصميم التهيئة ذوك الملاكين اللي استفدوا من العقار، والناس اللي عندهم مرافق، الجماعة ما بقات تخلص من جيبيها، خاصها تعاود تخلص من هاذ الصندوق هذا، شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد الوافي لفيتيت وزير الداخلية:

شكرا السيدة الرئيسة،

باش نمشي بطريقة مباشرة، لأهم حاجة اللي عندنا فهاد الإطار. كاين 2 دالمبادئ اللي مهمين:

المبدأ الأول هو التنمية ما يمكنش تكون بلا موارد مالية، ما يمكنش الجماعة الترابية إيلا ما كانش عندها الفلوس، خاص يكون عندها الفلوس. الموارد ديال الجماعة الترابية الموارد الذاتية ولا المحولة، خاصها يكون كافية، باش الجماعة الترابية تنمي المجال الترابي ديالها. وفي هاد الأساس، في هاد الباب، احنا خدامين وغنخدموا إن شاء الله، باش نجيو في أقرب الآجال، بواحد التصور كامل لهاد الجبايات المحلية، واحد التعداد ديال الجبايات إلى آخره غيتم التجميع ديالو، وغيتم التقليل من العدد ديالهم، بطبيعة الحال مع الرفع من القيمة ديالهم في بعض المجالات، اللي كتعطي للجماعة الترابية المستوى المالي، اللي يسمح لها أنها تقوم بالتنمية اللي ملزمة به، واللي واعدت به المواطنين، حيث السادة الرؤساء

والسادة الأعضاء كيترشحوا للانتخابات، هذا هو المبدأ الأول. تحسين الموارد، والموارد يكون يعني بطريقة يعني سلسلة وسهلة وواضحة، اللي هو ماشي اللي عندنا اليوم، هذا هو الهدف الأول اللي بغينا نجيو به.

النقطة الثانية واللي هي مهمة أيضا، هو مبدأ التدبير الحر فيما يخص الجماعات الترابية، ما يمكنش نعطيوا للجماعات الترابية أنهم يدبروا، وفي نفس الوقت نخطوا لهم واحد مجموعة ديال الإكراهات اللي هي ما عندها راس من رجل، هادي زعما، لهذا احنا خدامين فيما يخص الجبائي ديال الموارد، باش تكون في يد السادة الرؤساء، وفي يد الجماعات الترابية، من خلال خلق يعني خلق إدارة جبائية محلية جهوية، هادي في النقطة الأولى. فيما يخص النفقات أيضا، احنا خدامين اليوم على مرسوم الصفقات العمومية، فيما يخص الجماعات ترابية، وراه غنجيو به إن شاء الله في القريب العاجل، قبل متم هاد السنة باش يتم التنزيل ديالو، الهدف ديالو احنا عارفين اليوم، السادة الرؤساء من المستحيل عليه يدوز bon de commande، لأن خلقنا واحد مجموعة ديال الإشكالات، واحد يعني اللي ما عندها راس من رجل، الهدف ماشي هو هذا، الهدف هو نسهلوا المأمورية على السادة الرؤساء، باش يقوموا بالعمل اللي خصهم يقوموا به، ماشي يدوزوا وقتهم في المسائل الإدارية، طلع، هود، علاش هادي، جابو، لا صيفط، لا الرفض، لا ما ترفض، لهذا هاد المسائل مهمة بالنسبة لنا، من أجل مساعدة السادة الرؤساء خصنا نمشيوا معاهم، فشي اللي باغيين هما، ماشي اللي باغيين شي وحدين آخرين، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى قطاع العدل، مرحبا بكم السيد الوزير المحترم، سؤال عن اعتماد اللغة الأمازيغية في القضاء، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، فليتفضل أحد واضعي هذا



السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، اعطيتو الإذن السيد الوزير؟ السادة رؤساء الفرق، السادة النواب، تفضلوا السيد الوزير، إيلا سمحوا السادة رؤساء الفرق والسادة النواب، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

ما عندي إشكال، فقلنا عينا من حيث اطلعنا على قانون الجنسية فيه غير جوج د النقط، حيث اطلعنا على قانون الجنسية لقينا في قانون الجنسية أنه ينص على أن يكون طالب الجنسية يتكلم اللغة العربية، قلنا غيرنا القانون باقتراح من حزب الاستقلال المحترم، على أنه يتكلم اللغة العربية أو الأمازيغية، وغادي تلاحظوا بأن راه كائين بعض الأجانب اللي سكنوا في المناطق النائية يتكلمون غير اللغة الإنجليزية والأمازيغية أو الإسبانية والأمازيغية وتقدموا تطلبوا الجنسية، شكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد النائب، السيد النائب، الكلمة اللي وجهتي ليا خليه كيما خليتي الآخر أنا خذيت من عندكم الإذن، شكرا، التعقيب ديال السيد النائب المحترم.

النائب السيد المهدي العالوي:

السيد وزير العدل المحترم، للأسف جوابكم يدل على غياب الإرادة وعدم اشتغالكم على الموضوع في عمقه واكتفيتم بالمساحيق والماكياج، وعدم منح الأهمية المطلوبة للمشروع الملكي السامي والوطني والشعبي، وأن غياب الرؤية والخطة والإستراتيجية هو واقع وزارتكم، أنتم السيد الوزير، لم تنتجوا قاضيا واحدا يبحث مع المتقاضين ويستنطقهم ويناقشهم بالأمازيغية رغم مرور 14 سنة على تاريخ دسترتها، لم تحرروا محضرا واحدا بالأمازيغية، أنتم السيد الوزير خارج التغطية الدستورية، لا تنظرون إلى الواقع ولا تستمعون إلى الشارع ولا تستوعبون أسماء الجغرافية الأمازيغية، كل شيء حيا وجمادا يتكلمون بالأمازيغية إلا أنتم وقطاعكم في العدل لا زال يعتمد على المترجم، فهل نحن أجنب في وطننا وتحتاجون وسيطا

السؤال مشكورا، الفريق الاشتراكي، سؤال الفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد المهدي العالوي:

السيدة الرئيسة المحترمة،

عن اعتماد اللغة الأمازيغية في القضاء نسائلكم السيد الوزير؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الجواب ديالكم السيد الوزير المحترم، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

شكرا السيد النائب،

السيد النائب، أنا كنت كنتعتقد بأنه الموضوع كيهم الأمازيغية، طرح عليا السؤال بالأمازيغية، آه في التعقيب، باش نتفقوا آش من أمازيغية، واش دلاطلس ولا ديال سوس ولا، أنا سوس إيلا عندك دالأطلس راه خصني الترجمة، لا بالريفية عندي النص عندي الواليدة. على كل، على مستوى التشريعي، انتما كتعرفوا بأن الدستور كيشير للمادة 30 من القانون التنظيمي رقم 26.16، المتعلق بتحديد مراحل تفعيل هاد الأمازيغية، وأوجبت المادة 36 منو، على أن المحاكم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هاد المسألة دالأمازيغية. وباش ما نديرش خطاب..

السيدة رئيسة الجلسة:

السادة النواب.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

لما قمنا بإدارة وزارة العدل، أول حاجة درنا، درنا واحد الامتحان دخلنا فيه مساعدين اجتماعيين الذين يتكلمون اللغة الأمازيغية، وطلبنا من المعهد الملكي للأمازيغية هو اللي يحضر معنا في الشفوي، باش يتأكد بأنهم راه يتكلمون اللغة الأمازيغية ديال المنطقة دياهم، وأنداك عيناهم في هاذيك المنطقة وطلبنا باش فقط باش يكونوا ذاك الناس يجاوبوا على اللي كيتكلموا الأمازيغية فهاذ المنطقة ويساعدوا، وعندنا..



الحكومة وليس شيئا آخر غير ذلك، فجواب الحكومة كان بخصوص تفعيل الأمازيغية داخل المحاكم، والتعقيب الإضافي لم يكن كذلك. لذا نلتبس منكم أنه لا يُدرج في المحضر.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد نور الدين مضيان:

شكرا السيد الوزير، فعلا أنه أولا نُثوه يعني بتفعيل الأمازيغية وإعمال الأمازيغية داخل المحاكم، ولكن كما نلاحظ أن لا بالريف ولا بالمناطق الأخرى، لا لم تبلغ الأمازيغية المستوى المطلوب، أحيانا تُدرج الأمازيغية لكن بطرق محتشمة، لا نجد حضورها الواقعي وغالبا ما يطلب من المتقاضي أن يتحدث باللغة العربية، وهذا يخالف ما هو مطلوب.

السيدة رئيسة الجلسة:

هل من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد أحمد توينزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

على أنه أولا لأنه أولا منذ بدايتك عملي واحد المجهود كبير جدا باش يمكن المتقاضين يكون شي واحد اللي كتصنت ليهم، لأن الأمازيغية السوسية وتشلحيت، هي لغة للمغاربة كلهم، وبالتالي عدد من المغاربة الذين يتوجهون للمحاكم لا يفهمون ما يقول لهم القاضي، الذي قمت به في المحاكم كانت هناك امرأة لتشرح للمتقاضين، فهذا يعتبر عمل كبير يجب أن نُطوره، يجب أن يكون لنا قضاة في المناطق التي فيها المغاربة الذين يتكلمون بالأمازيغية، ويكون هناك حتى محامين الذين سيتكلمون بالأمازيغية، لكي يفهم المتقاضي ما يقال له داخل المحكمة، وبالتالي فإن هذا الأمر الذي يهم العمل بالأمازيغية في أي قطاع يجب أن لا يكون في موضوع مزايدات سياسية، شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيدة النائبة المحترمة، تفضلي.

لفهم لغتنا الأمازيغية السيد الوزير؟ وعن أية محاكمة عادلة نتحدثون السيد الوزير؟ ثم أيضا، سيدي الوزير لن تستطيعوا فهم ما نتحدث عنه القاضي خلال الجلسة عندما يتحدث إلى أحد المتقاضين لن يستطيع فهم ما يقال..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي في هذا الموضوع، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة حياة ومنجوح:

السلام عليكم،

في البداية أحبي جلالة الملك بما قدمه للأمازيغية، وعلى الدور ديال التجمع الوطني للأحرار في الدفاع المستمر والمتوازن على هاذ الملف، والحمد لله اليوم ملف إدماج الأمازيغية في الحياة العامة حقيقة موضوعية وعلمية، وهاذ الشي بفضل الإرادة الملكية والرؤية الواضحة لاعتبار الأمازيغية الركن الثاني للهوية المغربية الجامعة، وكذلك بفضل المجهود الكبير اللي دارتو هاذ الحكومة فهاذ الولاية واللي جا في الجواب ديال السيد الوزير، احنا في التجمع الوطني للأحرار عندنا موقف مبدئي من هاذ الملف وعندنا الشرف أننا كنا سابقين في الترافع لتمكين المكون الثقافي الأمازيغي في التعليم والإعلام والإدارة، وكنتفخرو أن أول سؤال تقدم في هاذ القبة كان باسم التجمع الوطني للأحرار اللي قدمتمو الفنانة الأمازيغية فاطمة تابعمرات في يوم 30 أبريل 2012، بدينا وغادي نستمر في الترافع وفي النضال من أجل هاذ الملف، شكرا جزيلا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا جزيلا السيدة النائبة، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد سعيد بعزيز:

السيدة الرئيسة، الجلسات كيحدد الطريقة ديال التدخل فيها النظام الداخلي فيما يتعلق بالتعقيبات، وخليونا غير نتكلموا، قلت والنظام الداخلي يحدد طريقة التدخل فيما يتعلق بالتعقيب الإضافي، فالتعقيب الإضافي ينبغي أن يكون مُنصبا على جواب



النائبة السيدة نعيمة الفتحاوي:

شكرا السيد الوزير، أريد أنقول لكم السيد الوزير، كيف ستقوم بتنزيل الأمازيغية داخل المحاكم؟، علما بأن عدد الموظفين في التعليم وغيره من القطاعات، هناك شح فيما يخص عددهم، أين هو العمل بالآراء السديدة لجلالة الملك؟

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

.. خطأ في فهمكم لإدارة الجلسات في المحاكم، القاضي يطرح السؤال بالعربية، المتهم لا يمكن أن يتكلم أو المتقاضى لا يمكن يتكلم مع القاضي باللغة الأمازيغية، ولكن إذا كان لا يتقن الأمازيغية ملزم أن القاضي يعين له من يترجم، لأن الطرف الآخر ما عرفناه واش أمازيغي ولا ماشي أمازيغي، لهذا حينما يطلب الطرف أنه يكون عندو مترجم ملزم يكون عندو مترجم. لهذا آش درنا؟ أولا موظفين دبال بعض المناطق بحال الريف، بحال سوس، كنعينوا فيها الناس دبال المنطقة، القضاة صعب، صعب تديه لقبيلتك يكون قاضي، صعب يكون ريفي وتديه للريف، صعب يكون من سوس وتديه لسوس، هناك عناصر متعددة ومتشابهة باش نعين القاضي في واحد المنطقة.

واسمح لي جوج الأثلاث دبال القضاة بالمغرب يتكلمون الأمازيغية، إما من سوس إما من الريف إما من، كيفاش حتى شي قاضي من عهد ما عمرنا درنا شي قاضي كيتكلم بالأمازيغية، منين جبتي هاد الحكم، منين جبتيه؟ هاذوك القضاة اللي كيتكلموا الأمازيغية ماشي مغاربة، ماشي قضاة؟ القاضي كتجلس معاه كيهضر معاك بالأمازيغية، من حيث نمشيو لأكادير ولا كنمشيو للريف كنهضروا بالأمازيغية مع القضاة، ولكن في الجلسة يُحرر المحضر باللغة العربية وملزم، آش درنا احنا؟ درنا أول الموظفين يتكلمون اللغة اللي كينتميو ليها الريف تنديروا الريافة إلى آخره، ودرنا واحد القضية أخرى، درنا 100 مساعدة اجتماعية، وزعناهم على المغرب يتكلمون اللغة الأمازيغية، بما فيها الدار البيضاء، وبما فيها مراكش، وبما فيها أكادير، وبما فيها الحسيمة

وبما فيها وجدة، قلنا قال لا نديروا غير في المناطق، قلنا لا، فين ما كان غادي نديروا، درنا تدعيم المركز اللي درنا مركز النداء دبال الشكايات درنا فيه 12 موظف كيجابووا باللغات الأمازيغية، لأن كيجيونا تليفونات من الخارج ومن الريف إلى غيره، وفرنا 300 مساعد إستقبال في المحاكم يتكلمون الأمازيغية، غير ما كنبغيوش نبادوا، لا علاش؟ لأنه هاذ الموضوع دالأمازيغية ليس موضوع مزائدات، ولا موضوع معارضة، هاذي لغتنا الأصلية، تصور أنت شهر واحنا كنتناقشوا فوزارة العدل، واش نديروا شي واحد اللي يبقى يشرح الأمازيغية للعربية، أنا كنقول ماشي ترجمة، واش نديروها في القانون دبال الترجمة، احنا كلنا كنا رافضين، تنقول لغتنا الأصلية، آش غنترجم اللغة الأصلية؟ ولكن غدا غتجينا وثيقة بالأمازيغية، شكون من سيسرف على ترجمتها؟ لهذا غاديين مع هاذ الموضوع بشوية، حققنا أشياء، دبا ما يمكنش يدخل مواطن يتكلم اللغة الأمازيغية للمحكمة وما يلقاش اللي يهضر معاه، ما كاينش، ما يمكنش، يستحيل مباشرة..

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، سؤال عن تعزيز أقسام قضاء الأسرة وتعميمها على الصعيد الوطني للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائبة السيدة ليلى داهي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك الداعية إلى تعميم محاكم الأسرة، بالفعل شرعت وزارة العدل في تعميم مجموعة من أقسام قضاء الأسرة على مختلف جهات ومناطق المملكة، لكن السيد الوزير نظرا لأن كم القضايا هائل من زواج إلى طلاق إلى قضايا الإرث، وجب اليوم إرساء خارطة قضائية جهوية حفاظا على ولوج المتقاضين، وولوجهم إلى التقاضي، طبعا السيد الوزير، لا يمكننا فقط أن نتحدث عن الخصاص وعن الاختلالات اليوم، هناك إصلاحات كبرى شهدتها منظومة عدالتنا لاسيما فيما يتعلق



الأسرة إيلا استطعنا ندوزوا فيها محاكم مستقلة وهاذي قناعتني، لسوء الحظ ماشي هناك قناعات البعض الآخر، هناك خلاف كبير حول هاذ الموضوع، وأنا أتمنى أن تكون عندنا محكمة الأسرة مؤسسة مستقلة، وكاينة الإمكانيات المودية موجودة، والأطر موجودة أصلا، خاص غير نأطروها قانونا، هذا كيتحتاج لواحد الشجاعة في القرار وأنا أتمنى أنه تخرج هاذ محاكم الأسرة المستقلة التي لها مهام اجتماعية تخرج للوجود لأنه الأسرة المغربية محتاجة إلى محاكم في مستوى أرقى، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ ليس هناك تعقيبات إضافية نمر للسؤال الموالي سؤال آني عن التدابير المتخذة لإصلاح مدونة التجارة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة فليتفضل أحد النواب مشكورا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد حماني:

شكرا السيدة الرئيسة،

السلام عليكم،

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لإصلاح مدونة التجارة؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

أنا كنت تتمنى هاذ مدونة التجارة نشتغل عليها، اشتغلنا على جزء منها وهي مدونة الشيك أو ما يهم الشيك ولكن لم نشتغل على المنصوص الأخرى، لا يعقل أن في مدونة الأسرة صعوبة المقاوله صعوبة المقاوله أو liquidation judiciaire أو redressement judiciaire بحال يمكن ندير فيها شي شركة كتشد 100 مليار بحال واحد الشركة عندها 100 درهم بحال بحال، وندير لها السانديك وندير لها ما عندها حتى معنى،

بقسم قضاء الأسرة، ولأني ضد خطاب التبخيخ والحديث عن الخصاص ولا نتحدث عن المنجزات، أقول اليوم بكل فخر أن وأنا نائبة من الأقاليم الجنوبية أنه لدينا في مدينة العيون محكمة قضاء الأسرة، محكمة نموذجية أشرفت مؤخر على تدشينها تضم مجموعة من الخلايا والأقسام المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، والعنف ضد النساء، وأيضا المساعدات الاجتماعية بالإضافة إلى أنها مزودة بأنظمة معلوماتية تسمح للمواطنين بتلقي الشكاوي والمحاضر عن طريق التطبيقات الإلكترونية، ولدي رجاء أخير منك السيد الوزير، أن تعم هذه الأقسام والخلايا على محكمة بوجدور ومحكمة مدينة الداخلة وعموم التراب الوطني، لأن المواطنين المغاربة متساويين في الحقوق من طنجة إلى الكويرة، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الجواب ديا لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

السيدة النائبة المحترمة شكرا، ممكن نعطيك الأرقام، ها هما غنعتيهم ليك، الأرقام كلهم فيهم حول الأسرة: كاين عندنا 87 قسم قضاء الأسرة منها 75 مفعل 12 ماشي مفعلة، وعندي في كل مدينة غنعتيكم التقرير، في كل مدينة واسميات المدن إلى آخره، ولكن ماشي هذا هو النقاش أنا اللي بغيت ندخل فيه، أنا بغيت ندخل لجوج د الأمور: أولا في مدونة الأسرة هذا من النقاشات الحادة داخل مدونة الأسرة، واش نديرو محاكم مستقلة؟ وإيلا درنا محاكم مستقلة، ما هي الاختصاصات اللي غتكون عندها؟ أنا كنقول خاصها تكون محاكم مستقلة وتناقش قضايا الأسرة، الزواج والطلاق والإرث إلى آخره، وكذلك المجال الجنائي بما فيه العنف ضد المرأة، والعنف ضد الأطفال، والعنف ضد الأصول إلى غير ذلك، باش يكون عندنا واحد المحكمة الاجتماعية تعالج المشاكل ولا تصدر أحكاما، الآن غادي يجي القانون مدونة الأسرة عندكم وغادي نشوفوا، أشنو غادي يوقع فيه؟ ونشوفوا أنما آش غادي تغيروا فيه؟ ولكن الآن أنا نقول ليك، مدونة



إلى توفير وتحديد وإحداث ويواكب التطورات الاقتصادية الرقمية، ويعزز الثقة في التعامل بالشيك كوسيلة للأداء وذلك من خلال تقوية ضمانات قانونية وردع استعمالها بسوء نية، وضعف المنظومة القانونية الخاصة بالشيك وخصوصا في جوانب الزجر والتتبع إلى تفاشي ظاهرة الشيك بدون رصيد، وهذا يساهم في زعزعة الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين، وهذا يؤثر سلبا على المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الوزير، وعليه يجب على الحكومة تبسيط الإجراءات المرتبطة بفتح الحسابات البنكية وتحرير الشيك مع تعزيز التوعية القانونية والمالية للمقاولين..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ نمر للسؤالين المواليين آنيا ويحملان رقمي 27 و28 يتناولان موضوع اختصاص المديرية الإقليمية لوزارة العدل، لذا سيتم طرحهما في وحدة الموضوع ليتولى السيد الوزير الإجابة عليهما، السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد واضع هذا السؤال مشكورا، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة فاتن الغالي:

نسائلكم السيد الوزير، عن أهم المستجدات المتعلقة بسياسة تقوية الإدارة اللامركزية لوزارة العدل واعتزامها الشروع في إحداث مديريات إقليمية، على صعيد كل الدوائر ومحاكم الاستئناف بربوع المملكة؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الإله الإدريسي البوزيدي:

شكرا السيدة الرئيسة،

وكنعمر المحاكم بملفات غير بالتهرب الضريبي والتهرب الديون والتهرب، خاصنا نعيدوا فيها النظر، نتمنى الوزير اللي غيجي من بعدي في الخمس سنوات المقبلة يتقدم في هاذ الموضوع لأن محتاج واحد السنتين ولا 3 دالسنوات باش يمكن نوجدو واحد القانون بحال هذا. وفي مدونة الأسرة كان عندنا واحد المشكل كبير تصوروا دابا واحد المقاوله تصوروا التجارة، تصوروا دابا واحد المقاوله كبيرة قدها قد سخط الله وكنعيطوا لواحد الخبير أو واحد الموظف أو واحد كتابة الضبط تنقول فيه أنت غتكون السانديك في إطار Le redressement judiciaire أو صعوبة liquidation judiciaire في حين هاذي مؤسسة، دابا درنا واحد المرسوم ديال اللي كيضبط هاذ القضية ديال السانديك باش نضبطوه قانونا ونضبطوا الإمكانيات اللي عندو ونضبطوا المجال ديالو وراه غيدوز في المجلس الحكومي المقبل ديال نهار الخميس، وغادي يخرج للوجود على الأقل ينظم شوية، أما مدونة التجارة في الوضعية اللي فيها هي الآن ستصبح عائقا أمام التطور التجاري في هذا البلد، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، التعقيب ديا لكم السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد محمد حماني:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، كنعرفوا السيد الوزير أن تم اعتماد مدونة التجارة منذ سنة 1996 إلى يومنا هذا أي 29 سنة لم يقع عليها أي تغيير، مع العلم أن هناك تغيرات على الساحة الاقتصادية الوطنية هناك تحولات جذرية على مستوى النسيج المقاولاتي أو من حيث التوجهات الاستراتيجية للمملكة.

السيد الوزير، هاذ التحولت في عدة مجالات الاستثمار، الرقمنة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، هذه التحولات فرضت واقعا جديدا لم يعد يسمح بالإبقاء على هذه النصوص القانونية، لم تعد تواكب التطورات الاقتصادية والمستجدات العلمية، النموذج الرئيسي لإصلاح النظام القانوني المتعلق بالشيك يتمثل في حاجة



السيد الوزير، نتساءل عن برنامج العمل للوزارة، من أجل تعميم المديرية الإقليمية لوزارة العدل، لتغطية كافة جهات المملكة، وتوسيع اختصاصاتها، وتقوية قدراتها؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الوزير تفضلوا إيلا بغيتها للمنصة، تفضل.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

هاد الموضوع احنا عندنا في الحقيقة في وزارة العدل، عندنا المديرية الإقليمية، ولكن لحد الآن، أنا ما كنعرفش آش كنتدير هاد المديرية الإقليمية، فخصها تلعب واحد الدور، خصها تلعب واحد الدور. خذينا واحد القرار، بمقتضاه عطيت واحد المجموعة نتاع التفويضات للمدراء الإقليميين، باش ما يبقاوش جالسين أولا، ثانيا ما عندها حتى معنى، إيلا بغيت نأذب بواحد الموظف يجي عندي حتى للرباط، إيلا بغيت نشري الوراق خصو يجي عندي حتى للرباط، فهاد الاختصاصات كلها التي يملكها الوزير، وزعتها على المندوبيات الجهوية باش تقوم:

أولا- تمثيل وزارة العدل في تنفيذ السياسة العمومية، على صعيد الدائرة القضائية لمحكمة الاستئناف؛

-تحديد الحاجيات من الموارد البشرية؛

-إعداد برامج النجاعة؛

-تدبير الموارد البشرية؛

-التدبير المالي والمحاسباتي والإداري واللوجستيكي والمعلوماتي، في حدود الاختصاص الترابي؛

-تدبير الأرشيف الوسيط والنهائي ولحاكم الدائرة القضائية؛

-تدبير التواصل مع الشركاء الاجتماعيين؛

-التنسيق مع المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية؛

-المساهمة في تدبير شؤون محاكم الدائرة القضائية بعضويتها في اللجنة؛

-إعداد تقرير نجاعة الأداء؛

-رفع تقرير سنوي حول نشاط المديرية.

وهكذا اعطينا هاد الاختصاصات كلها للمدراء الإقليميين، لأنه ما عندها تا المعنى هاد القضايا كلها كتطلع عند الوزير، في حين عندنا المدراء الإقليميين، درنا المسألة هادي، وأصدرت واحد المذكرة غير اليوم في الصباح وقعتها، تنشر فيها للسادة الكتاب العامين والسيد المفتش العام وغيرهم للمديرين، كنقول لهم ها هما التفويضات اللي عطيت للمدراء الجهويين، وبناء على هاد التفويض هذا، ممكن يقوموا بجميع المهام التي يقوم بها السيد الوزير، على مستوى الإقليم دياهم، وعلى مستوى محاكم الاستئناف، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، تعقيب فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة فاتن الغالي:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب القيم دياكم، كما نوكد لكم كفريق تجمعي، دعمنا لهذه الخطوة الإصلاحية المهمة، والتي هي حلقة أساسية من حلقات إصلاح المنظومة القضائية ببلادنا. نشيد بهذه المبادرة، لأنها تعزز المسار اللامركزي لقطاعكم، والذي هو لبنة أساسية من لبنات بناء إدارة قضائية حديثة، تسعى لتقريب الخدمات التي تقدمها الدوائر القضائية من المواطنين، وتعزز فاعلية وجودة هذه الخدمات القضائية، من خلال تعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية للمدرييات الإقليمية، ونحن على يقين أن هذا المجهود المبذول، سيمكن من تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية للوزارة بسلاسة وسرعة، عن طريق هذه المديرية المتكورة، والتي ستتولى مهام أساسية على مستوى تدبير الشؤون الإدارية والمالية للمحاكم، وتنسيق الجهود المحلية، وإعداد الميزانيات التي تلي احتياجات الدوائر القضائية.

لقد أكدتم السيد الوزير من خلال هذا البرنامج الإصلاحي، أن تحقيق أهداف العدالة يمر أيضا عبر الحكامة الجيدة، وفق المعايير



السيدة رئيسة الجلسة:

السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ نمر للسؤال الموالي وهو... السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

غير باش نعطيكم واحد القصة بسيطة جدا، كتكون المحكمة الابتدائية فوقها محكمة الاستئناف إيلا بغا يتنقل شي موظف من المحكمة الابتدائية لمحكمة الاستئناف خاصوا يدير طلب ويحي حتى لعند الوزير باش يقول به يمكن ليك تنقل باش طلع في الدروج، هاد المنطق كاين في المحاكم أو في رأس الدرب كاين الدرب تما محكمة استئناف وهنا محكمة ابتدائية كي تنقل تيكذب للوزير، دبا هاذ التنقلات الجهوية ديال الموظفين هذا شغل ديال المدراء الجهويين ما يسمى بغا يشري الوراق خاص الوزير يحي يوافق ليه، ولا المدير التجهيزي يقدمها للوزير باش يوافق ليه، دبا غادي نعطيو الميزانية وهما غادي يسيروا، واحد المجموع ديال التفتيش والمراقبة معناه هاذك المدير الإقليمي غادي يكون واحد الوزير كبير في الإقليم ديالو، وطبعا الوزير غادي يكون واحد المدير صغير على المستوى الوطني.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، السؤال الموالي وهو آني عن التدابير المتخذة لتأطير المسؤولية القانونية في إطار تدبير الجماعات الترابية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا فريق الأصالة والمعاصرة.

النائبة السيدة قلوب فيطخ:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

مهام رؤساء الجماعات المحلية تحددها مقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية ولعل أبرزها تقديم

الحديث، لذلك السيد الوزير المحترم، نعتبر أن هذه اللحظة هي فرصة سانحة أيضا، من أجل مضاعفة الجهود لإنجاح التحول الرقمي في الإدارة القضائية اللامركزية، وتوفير الموارد البشرية واللوجيستكية، والاعتماد على التكوين المستمر، بما يخدم تسهيل العمل القضائي، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الإله الإدريسي البوزيدي:

السيد الوزير، نثمن عاليا المبادرة التي قمتم بها بإحداث مديريات إقليمية للعدل، موزعة على مستوى الدوائر القضائية لكل محكمة استئنافية. هذه المبادرة لا شك أنها ستساهم في تعزيز إصلاح منظومة العدالة على المستوى الترابي، خاصة من حيث تقريب الخدمات القضائية للمتقاضين، في إطار سياسة اللامركزية الإدارية، التي تنهجها بلادنا، رغم ما يعرفه من تعثر، وما يتطلب إنجاح هذه المبادرة، وتحقيق الأهداف المتوخاة منها، من تدابير مواكبة، سواء من حيث توسيع اختصاصات هذه المديريات وتمكينها من الموارد البشرية واللوجيستكية اللازمة حتى تقوم بالمهام الموكولة إليها على الوجه المطلوب بكل فعالية ونجاعة ومسؤولية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ السياسة القضائية وبرامجها واستراتيجيتها وتيسير العمل القضائي ومتطلباته، وكذا تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين وبالجودة المطلوبة حتى تكون هذه المؤسسات الجديدة داعمة أساسية لتطوير هذه الخدمات ورقمنتها على المستوى اللامركزي، وتمكين المواطن من الولوج الميسر إليها وتحقيق عدالة ناجعة قادرة على الارتقاء بأدائها وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين، شكرا.



خدمات القرب للمواطنين والمواطنات التدبير التسيير تنمية الموارد، اختصاصات رؤساء الجماعات المحلية منها ما هو ذاتي منها ما هو مشترك بينهم وبين الدولة ومنها ما هي اختصاصات منقولة من طرف الدولة إلى رؤساء الجماعات الترابية، هذا يعني بالضرورة أن هناك مجموعة من المتدخلين من موظفين من أعوان من سلطات محلية ومنتخبون، إلا أن المسؤولية وعندما نتكلم عن المسؤولية السياسية عن المسؤولية الاجتماعية عن المسؤولية الجنائية يتحملها رؤساء الجماعات لوحدهم لا شيء سوى لكونهم سياسيين، وعندما نتكلم عن المسؤولية الاجتماعية نتكلم عن السبب عن الشتم عن التشهير عن الوصم الاجتماعي الذي يلاحقهم.

السيد الوزير، هنا ننوه بما جاء على لسانكم وكذلك على لسان السيد وزير الداخلية من تنويه وإشادة بالجهودات الجبارة التي يقوم بها رؤساء الجماعات الترابية.

السيد الوزير، هنا نستحضر كذلك ما جاء على لسانكم أثناء مناقشة مشروع قانون المسطرة الجنائية أنه من السهل أن يتم الزج برؤساء الجماعات في السجن لا شيء سوى لعدم وجود نص وقانون يحدد المسؤوليات ويرتب الجزاءات، لذا نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تعتمز الوزارة اتخاذها لأجل إيجاد نص قانوني مع فصل الشق السياسي عن الشق التقني لأنه من غير ممكن أن نطالب رئيس الجماعة..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا الجواب ديالكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

هو في الحقيقة هذا اختصاص داخل عند وزير الداخلية، غير غنطفلوا عليه، ولكن غير باش ندير واحد التوضيح لأنه قلت شي جملة قلت أنه أسبوع دخل رئيس الجماعة للسجن أسبوع طويلة 24 ساعة إذا بغيتي، من حيث كيولي رئيس الجماعة كيخصوا يطالع على الدستور هذا طبعي، القوانين التنظيمية للجماعات

الترابية، 4 د القوانين كل قانون شحال فيه، حوالي 24 مرسوم تطبيقي كل مرسوم شحال فيه، مرسوم واحد فيه حوالي 163 مادة، عاد زيد الدوريات، عاد زيد المراسلات، عاد التوجيهات هاذ، آش كنقول أنا؟ تنقول بأن هاذ النصوص هاذي ما كتعطيناش فرص، أولا السيد وزير الداخلية، ماكتعطيناش فرصة لهذاك الرئيس للقيام بإدارة الشأن العام، أي تصرف داروا، إيلا حول المبالغ من منطقة لمنطقة كيكتبروها بتبديد، كاين حكم قضائي حول الفلوس من المراحيض إلى هذا سيارة الإسعاف، وجابوه بالتبديد في حالة اعتقال، تيقول ليك وخاص تكون إلى آخره، خاصها تعاد فيها النظر، علاش؟ لأن هناك خلط بين المخالفات التدييرية والمخالفات الجنائية، خلطوا بجوج، تتولي المخالفة الجنائية التدييرية الجنائية، وفي الأخير تتولي الجنائية التدييرية، لأن المخالفات التدييرية لا يفترض فيها وجود العنصر المعنوي، عندو النية باش يدير الجريمة، الفعل في حد ذاته وجود الفعل ثابت على وجود سوء النية، وهذا خطير، خاصنا نوقفوا هاذ الأمور كلها، أولا نبسطوا الإجراءات، ثانيا أنه نعطيو الإجراءات الإدارية اللي خاصها تكون بين السلطة المحلية والعامل.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ تفضلوا السيد الرئيس، إيوا وزير الداخلية لأن déjà السي مضيان دار la même remarque قال علاش أعطيتيه وما أعطيتيش السيد وزير العدل؟ خذيت من عندكم كرؤساء فرق وكنواب برلمانيين الإذن، دبا نيت إيلا بغيتوا نعطيه الإذن مزيد من الوقت تفضلوا السيد وزير العدل، تفضلوا، لا أنا ناخذ الإذن ديالكم، لا ناخذ الإذن ديالكم، لا تفضلوا، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي (نقطة)

نظام:

شكرا السيدة الرئيسة،



كيغقلوش عليه، وكيغقلوشه ففسوء التسير وكيغقلوشه يتحاكم، احنا اليوم بغينا آلية قانونية لحماية هاذوا اللي عندهم النية حسنة، اللي كيخدموا المصلحة العامة واللي كيدخلوا باش يتحموا، لأن اليوم راه ما بقبش غيولي رئيس جماعة، لأن ما يمكنش ما يخطأش، تصريحكم واضح، لأن إيلا غنلقى لوا نلقى لوا بعض الخل، ويمشي كيتحاكم وهو بحسن النية يدبر المرفق العام أو لا غيجلس فالجماعة المواطن اللي جا غيقولوا أنا غادي تخرق القانون وما يبقى يخدم حتى شي حاجة، donc خاصنا آلية قانونية باش يمكن لنا نحيمو هاذ الناس، وكنشكروكم على الجراة ديالكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد أحمد تويني رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

السيدة الرئيسة،

في الواقع احنا في بلادنا خاصنا وصلنا لواحد المستوى، متفق مع الأخ اللي قال ليك راه كاينين رؤساء فاسدين لأن الفساد كاين فجميع المستويات ديال المجتمع، ولكن أنا كنقول على أن أكثر من 90% دالرؤساء ولا 99% منهم نزهاء، المشكل اللي كيضرا هو أننا يجب أن نفرق ما بين المسؤولية السياسية ديال رئيس الجماعة والمجلس، أشنو المسؤولية السياسية ديالوا؟ هو أن يبحث عن الموارد ويدير واحد الخطة لتنمية للجماعة، يقلب على الموارد يدير الخطة ديالو هذا هو الدور ديالو، ليس له الدور التقني أتحدى أي رئيس دوز في المغرب لا دروك ولا اللي جاين أنه يقدر يتبع..

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الرئيس، انتهى الوقت، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الصمد حيكري:

السيد الوزير، الكلام على التشهير وذاك الشيء احنا متفقين عليه، حماية المنتخبين متفقين عليهم، ولكن في نفس الوقت ما يمكن لناش نمشيو في الاتجاه المعاكس للاتفاقية الأممية السيد

فالواقع حسب القضايا لكم سلطة تقديرية لإضافة شيء من الوقت للسادة الوزراء وكذلك النواب والنواب، ولكن في حدود يعني اللي تكون معقولة، لأن الهدف هو نبلغوا المواطن على برا واحد الجواب على سؤال اللي تيتسائل، فإذا لا بأس أن يتناول السيد الوزير يعني شوية دالوقت أكثر، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

صافي السيد الرئيس، تفضلوا السيد الوزير إيلا عندهم شيء إضافية، السادة النواب كيستمحوا باش أنه المزيد من الوقت لكم، تفضلوا، وخا التعقيبات الإضافية، تفضلوا السيد الرئيس، تفضل.

النائب السيد رشيد حموي رئيس فريق التقدم والاشتراكية

(نقطة نظام):

السيدة الرئيسة،

وخا نقطة نظام دارها السيد الرئيس، ولكن يمكن ماعرفتش يعني نقطة نظام يعني أشنو كنقصدوا بها؟ ماشي باش نعطيو للحكومة، الحكومة أعطيتها ما يكفي، خاص يكون توازن، زديته 2 دقائق، يتم توزيع ذوك 2 دقائق على الأسئلة الأخرى باش يكون توازن، الوقت اللي عند الحكومة يكون عند النواب، يعني هذا هو التفسير، أما الحكومة بوحدها غادي تزيد بها بوحدها ما كيكونش توازن داخل المؤسسة، شكرا.

النائب السيد رشيد حموي رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

بالنسبة للتعقيب الإضافي السيد الوزير تصرحكم اللي دليتو به هو واضح، غير اللي بغى يحولوا ويستعملوا لشي حاجة اللي باغي هو، صحيح الواقع كاين العشرات ديال رؤساء الجماعات فاسدين، عصابات فراقشية، ولكن الحمد لله عندنا مؤسسات ديال المراقبة اللي فرط يكرط، ولكن كاين المئات ديال رؤساء الجماعات اللي هم نزهاء وعندهم يد نظيفة، ولكن كيتعرضوا لبعض الأمور اللي هي مستعجلة وطارئة وكيصرف، فعلا كيخرق مساظر ولكن مستعجلة، كيخرق بعض المساظر فاش كتجيه la cour des comptes ولا تجيه التفيتشيات كيعلقوه ما



واشنو هو الدور ديالنا كبرلمانين؟ إيلا واحد ممثل الأمة أو رئيس الجماعة تيدير العمل ديالو وغلط في الإجراءات، ومشينا قلبنا الإجراءات ما لقيناش الفلوس، لقينا غير الإجراءات الإدارية، لاش؟ لاش غادي نجيبوا لاش؟ وحتى الإهمال يعتبر من الجريمة، إيلا ما جمعيتش ديك الفلوس د الضريبة وذاك الشي اللي كاين نتاع الجماعة تعتبر جريمة، الإهمال جريمة درتي جريمة وقلت لهم نتفقوا نحددوا.

ثانيا- كتجي بعض الأمور كيحي العامل ولا المسؤول تيقوليه دير ليا الطريق، عندي فيضان، عندي مظاهرة، من بعد كيتنقل كيقي هناك، تيقولوا أودي كانت الفيضانات ودرت هاذ الاستثمار، ماشي شغلنا في داك الشي دوز لهاد الجهة، واسمحو لي وسمحوا لي، لهذا هاذ الموضوع خاصو وأنتما كممثلي الأمة أنتم مسؤولين تحميو الناس اللي نقيين، أما اللي موسخ غير هنيو راسكم، إيلا ما مشاش للحبس في الدنيا غادي بمشي لجهم في الأخيرة، والو غادي غادي، راه حتى إبليس كان ملك في الأول..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة، ننتقل إلى قطاع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مرحبا بكم السيدة الوزيرة المحترمة، سؤال عن التفاعل مع شكايات المواطنين للسيدات والسادة النواب، هدوء، سؤال عن التفاعل مع شكايات المواطنين للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الحركي، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا الفريق الحركي، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة فاطمة ياسين:

عن التفاعل مع شكايات المواطنين لدى الإدارة نسائلكم السيدة الوزيرة، علما، السيدة الوزيرة، أنه في افتتاح..

الوزير، هاذ الشي اللي تكلمتوا عليه ديال تعدد النصوص وهذا واللي كيخص الرؤساء يكونوا على علم بها، نفس الأمر مطلوب لا بالنسبة للقضاة، لا بالنسبة للمسؤولين القضائيين بصفة عامة، لا بالنسبة للمسؤولين في المجلس الأعلى للحسابات، لا غيرهم، لذلك السيد الوزير خصنا واحد الرأي متوازن..

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد النائب، انتهى الوقت، هاد الشي اللي عندكم، زدت لكم 5 ديال الثواني، شكرا، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ الجواب ديالكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

أنا ما عمري كنفكر في الفاسدين، سمعني السيد الرئيس، أنا ما عمري كنفكر في الفاسدين، الفاسدين هاذك شغل القانون، شغل القضاء وشغل الدولة، أنا كنفكر في هاذك اللي جدي ونزيه وأساء التدبير، وكان عندي نقاش مع مسؤولين في هاذك المجال الجنائي نقول لهم من حيث كيجيك الرجل فقد دار خطأ في الإجراءات الجنائية، ولا تظهر أنها تم استغلال المال العام ولاش؟ غنعطيكم نموذج، أنا شفت ملف لواحد السيد عطاوه ميزانية باش يصاوب مراحيض للمدرسة، صوب واحد جوج ديال المراحيض وشي مجموعة نتاع المدارس ما بقاتش، لأن كانت غير مدارس، شد ذوك الفلوس حولها وشري ambulance لذاك الدوار، جابوه وفي حالة اعتقال، أودي الله يهديكم واش دارها في جيبوا، ها l'ambulance ها الأوراق، لا ما غاديش نضيقوا على المسؤولين، لأنهم شفارة، راه هاذ المنطق هو اللي خطير، حيث نقول كل الشيء الدولة شفارة، ونقول كل الشيء فاسد، ونقول كل الشيء، ومن حيث تجي أنت تطرح الإشكالات ويقولو ليك حتى أنت فاسد، بغاو يدخلونا لواحد البوثقة ويسدوا علينا فيها، بزاف عليهم، الأمور اللي صحيحة صحيحة، أنا إيلا كان واحد رئيس الجماعة كيشفر بمشي للحبس، ولكن إيلا ما كان تيشفر نموت باش نحميمه، هذا هو الدور ديالي أنا، هذا هو الدور ديالي،



السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة ياسين:

ما كنسمعش أنا ما كنسمعش راسي السيدة الرئيسة، كيفاش غيسمعوني النواب الآخرين؟

السيدة رئيسة الجلسة:

السادة النواب، هدوء، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة فاطمة ياسين:

عن التفاعل مع الشكايات المواطنين لدى الإدارة نسائلكم السيدة الوزيرة، علما، السيدة الوزيرة، أن في افتتاح البرلمان لسنة 2016 جاء في خطاب جلالتة: "من غير المقبول ألا تجيب الإدارة على الشكايات وتساؤلات الناس، وكأن المواطن لا يساوي شيئا أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة". أكيد السيدة الوزيرة أنكم غتقول لنا أنكم خلقتوا بوابة chikaya.ma، ولكن اسمحي لي نقول لك بأن ماشي كل شي الإدارات انخرطوا فيها وماشي كل شي المؤسسات والجماعات؛ ثانيا السيدة الوزيرة احنا في درعة تافيلات غنقول لك أننا غير معنيين بها، أولا لأننا عندنا مشكل الصبيب وحنا بحيننا وحنا كنطالبوكم السيدة الوزيرة أنكم توفره، وللأسف حتى 1% من الطلبات ديانا ما استجبتوا لها؛ ثالثا السيدة الوزيرة كايئة الأمية الرقمية اللي انما كتعرفوا أن أكثر من الثلثين ديال المغاربة كيغانوا منها، يعني، هاذ البوابة هاذي ما استجبتاش لطلبات وما جاتش مع خطاب جلالة الملك نصره الله، لهذا السيدة الوزيرة كنطالبوكم أنكم توفرنا مصالح خاصة بالشكايات، وتنوعوا قنوات التظلم وتردوا في أجل معين وتعللوا الردود ديالكم..

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيدة النائبة المحترمة، تفضل، الجواب ديالكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة أمل الفلاح السغروشي الوزيرة المنتدبة لدى رئيس

الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية أشكر السيدة النائبة المحترمة على هذا السؤال، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية اللي ذكرتيونا بها أصدرت الوزارة المرسوم رقم 2.17.265، كما تم إطلاق البوابة الوطنية فعلا الموحدة للشكايات chikaya.ma تتيح للمرتفق إمكانية التواصل مع المسؤولين بالإدارات العمومية من أي مكان وعلى مدار الساعة، وقد انخرط بهذه البوابة 38 قطاعا حكوميا و116 مؤسسة ومقاولة عمومية، وكذا 1590 جماعة ترابية، ومنذ إطلاق البوابة تم تسجيل حوالي 176.000 شكاية متوصل بها في سنة 2024 مقارنة مع أزيد من 186.000 سنة 2023، وقد ناهزت نسبة معالجة الشكايات اللي توصلنا بها 75%، كما تقوم الوزارة بشكل دوري بالتنسيق مع الشركاء من أجل تطوير الخدمات المقدمة من طرفها، كتنظيم دورات تكوينية وتحسيسية للوحدات المكلفة بالشكايات وصيانة النظام الخاص بالبوابة...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ ليس هناك تعقيبات إضافية، نمر للسؤال الموالي، سؤال عن تغطية المناطق القروية بخدمات الاتصالات من الجيل الرابع للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

السيدة الوزيرة، في إطار المخطط الوطني للصبيب العالي نسائلكم باسم فريق حزب الأصالة والمعاصرة عن الإجراءات المتخذة بتغطية المناطق القروية وشبه القروية باتصالات من جيل الرابع، بخدمات اتصالات من جيل الرابع؟ وشكرا.



السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلني السيدة الوزيرة.

السيدة أمل الفلاح السغروشي الوزيرة المنتدبة لدى رئيس

الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

في إطار تفعيل الطور الأول من المخطط الوطني لتنزيل الصبيب العالي والعالي جدا تمت تغطية أكثر من 10660 من أصل 10740 منطقة بخدمات الاتصالات من الأجيال الثاني والثالث والرابع، أي بمعدل تنفيذ يناهز 90%، وسيتم تغطية المناطق القروية القليلة المتبقية بتقنية الأقمار الاصطناعية V7 نظرا لتعذر تغطيتها بالشبكات الأرضية لأسباب جغرافية، حيث يمكن لكل زبون الاستفادة من دعم مالي لكل اشتراك في خدمة الأنترنت عبر هذه الأقمار على ألا يتجاوز الدعم الممنوح 2500 درهم عن كل اشتراك في حدود 4000 مستفيد في السنة، كما تم إطلاق الشطر الثاني من هاذ المخطط بهدف تغطية ما يزيد عن 1800 منطقة قروية ذات تغطية ضعيفة أو منعدمة في أفق 2026، وتم جرد هذه المناطق بتعاون مع السلطات المحلية والسيدات والسادة البرلمانيين والمنتخبين المحليين، كما تم فتح خدمة التجوال الوطني في أكثر من 7300 منطقة تشمل أيضا خدمات الاتصالات من الجيل الرابع، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة، التعقيب ديا لكم السيد النائب المحترم، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

السيدة الوزيرة كنشكروكم على هاذ المجهودات الكبيرة اللي كتقوموا بها، ولكن السيدة الوزيرة انتما كتعرفوا اليوم بأن التغطية ديال الاتصالات والرقمنة هي الأكسجين اللي كيتنفس منو المواطن لا في التعليم ولا في التجارة ولا في التنمية ولا في مجمل مناحي الحياة، السيدة الوزيرة، باش يتحرم مواطن في العالم القروي أو العالم شبه القروي من هاذ التغطية وحنا اليوم فهاذ العالم اللي التواصل هو

اللي كيحدد التنمية وكيحدد التقدم، السيدة الوزيرة، يجب التسريع بهاذ البرنامج اللي غادي يكون، إن شاء الله، عبر الأقمار الاصطناعية، يجب التعميم على المناطق القروية والشبه القروية، واحد العدد د الجماعات في العالم القروي فالرحامنة مثلا جماعة سكورة الحدر، جماعة بوروز، جماعة سيدي عبد الله، جماعة الجعافرة، بوشان، سكورة، الحدر، جماعة نزالة العظم..

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد النائب، شكرا، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد هيشامي:

السيدة الوزيرة، في إطار التغطية ديال الاتصالات من الجيل الرابع السيدة الوزيرة، احنا كندوي على إقليم سطات السيدة الوزيرة منذ تقريبا ما يناهز 4 د السنوات طالبت بجرد وجعل إحصاء على هاذ المناطق اللي كتعاني من هاذ الريزو السيدة الوزيرة منها جماعات مسكورة، جماعة سيدي أحمد الخدير، جماعة دار الشافعي، جماعة ولاد فريحة، ما كاينش الريزو العادي السيدة الوزيرة، ما كاينش لذا الله يجازيك بخير كنتالاب منك إجراء وجر واحد الإحصاء لهاد الجماعات اللي كتعاني من ضعف الصبيب السيدة الوزيرة، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد النائب، التعقيب الإضافي.

النائب السيد عبد الرحمان العمري:

السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة النواب،

الرقمنة، السيد الوزيرة، اليوم مصير حتمي دخلته البشرية، لكن ومع ذلك السيدة الوزيرة الحكومة عبر الجدية ديا لها أطلقت استراتيجية المغرب 2030 واللي كيبان منها أنها جواب فعال عن



physiquement sur place باش كيشوفوا علاش كاين المشكل؟ واش كاين مشكل جغرافي؟ أو مشكل ديال هذا؟ لذلك احنا كنطلبوا منكم باش تساعدوا معنا في هاذ الموضوع اللي عندو شي يعني منطقة ما عندهاش تغطية، يمكن لو يتصل بينا واحنايا مستعدين باش نستقبلوكم ونشوفوا معكم كل الحالات، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، سؤال عن جعل الذكاء الاصطناعي أولوية في ورشة التحول الرقمي ببلادنا للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد أنور صبري:

السيدة الوزيرة نسائلكم عن التدابير التي تعتزمون اتخاذها لجعل الذكاء الاصطناعي أولوية وطنية؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا الجواب ديالكم السيدة الوزيرة تفضلوا.

السيدة أمل الفلاح السغروشي الوزيرة المنتدبة لدى رئيس

الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيد النائب المحترم،

يشكل الذكاء الاصطناعي أولوية حكومية لمواكبة رقمنة الخدمات العمومية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي، وفي هذا الصدد أشرفت الوزارة على 5 مبادرات أساسية في 6 أشهر الأخيرة:

أولا - إحداث مديرية متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة تعنى بوضع السياسة العمومية في هذا الشأن؛
ثانيا - التوقيع على إعلان نوايا إحداث قطب رقمي إقليمي عربي إفريقي يعنى بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي le Pnud، سيشكل منصة إقليمية مرجعية لابتكار وتطوير حلول رقمية مستدامة في مجالات

اخراط المغرب في المنظومة الرقمية العالمية، لكن السيدة الوزيرة المحترمة الجواب هو أن العالم القروي والجبلي والوسط القروي واش غير معني بهذه الخدمات التي أصبحت هي العمود الفقري لهذه الرقمنة، السيدة الوزيرة، اليوم أغلبية الخدمات الاجتماعية اللي قدمتها الحكومة على سبيل المثال مثلا الضمان الاجتماعي أمو التضامن المدارس الريادية كلها تعتمد على الرقمنة والأنترنت في التواصل، ونعطيك على سبيل المثال السيدة الوزيرة هو أنه إقليم شفشاون اللي يعتبر من الأقاليم الجبلية أغلب المناطق، الحمد لله، مغطية إلا بعض الحالات، نعطيك على سبيل المثال عندنا كنتجع أقشور واحد المجموعة ديال المناطق اللي محيطة بمنتج أقشور إغرمات وسلف وكذلك المنتزه الآخر هو واد القنار اللي يعد قبلة ديال السياحة وديال الزوار كذلك فيه الضعف ديال الانترنت والخدمات، ونعطيك أيضا منطقة أخرى تابعة لجماعة باب برد هي تيزيران بالأخص دوار تاشكا. السيدة الوزيرة هاذوا من السكان ديال هاذ المناطق كلهم عندهم الحق في الخدمة الاجتماعية والأنترنت والخدمات الضروري وشكرا السيدة الوزيرة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات أخرى إضافية في هذا الموضوع؟ الرد ديالكم السيدة الوزيرة على هاذ التعقيبات الإضافية تفضلوا.

السيدة أمل الفلاح السغروشي الوزيرة المنتدبة لدى رئيس

الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كنشكر السادة النواب المحترمون على التدخلات دياهم، أنا اللي يمكن لي نقول لكم هو أننا كنشتغلوا بكل جدية في هاذ الموضوع يعني تطلق الشطر الأول والشطر الثاني في حيز التطوير، وكنستقبلوا بشكل يعني عدة مرات استقبلنا برلمانيين في الوزارة واستدعينا الرئيس ديال L'ANRT وشفنا في les ordinateurs ديالنا مناطق اللي هي مغطية واللي هي ما مغطياش، ملي كيكون شي مشكل كنصيفطوا لجان عبر يعني في

تؤهله لتفعيل هاذ التحول، شريطة بأن نوحدا الرؤية الوطنية ونتجاوزوا المقاربات المجزأة، إرساء حكامه مستقلة وممهيكلة لهاذ القطاع، خلق آليات مواكبة وتحفيز البحث العلمي والابتكار، وخاصنا نربطوا هاذ الشئ كامل بأهداف واضحة في الخدمات العمومية، وفي العدالة الاجتماعية، وفي تمكين الشباب المغربي. السيدة الوزيرة، ننتظر من هذه المناظرة أو هاذ الورش التشاوري ضمان إجابات مغربية تراعي الخصوصيات الوطنية، وأن تكون منطلقا لتحول فعلي لا مناسبة للتصريحات، أيضا ننتظر أن تعلنوا عن خطة تنفيذ وطنية..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد ادريس ساور المنصوري:

السيدة الرئيسة،

السادة النواب النائبات المحترمين،

السيدة الوزيرة،

غير للإشارة كاين جماعة تاغرمت إقليم فحص أنجرة، السيدة الوزيرة، كاين عندهم واحد المشكل ومشكل كبير جدا، كاين 11 ديال الدواوير اللي ما كيوصلومش الصبيب، احنا كنتمناوا السيدة الوزيرة تكون شي التفاتة بأن ما تكونش الهجرة من القرى للمدن، راه هاذ الناس هاذوا كيما كتعرفوا بأن الجهة المعنية راه قائمة بالإصلاحات بالطرق والنقل المدرسي والماء الصالح للشرب والكهرباء، ولكن كتعرفوا بأن المجتمع ديانا راه بلا الله الانترنت ما كيقدرش يزيد القدام، وكنخافوا من اكتظاظ ديال المدن الكبرى والهجرة راهي في البداية، وشكرا السيدة الوزيرة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية أخرى في هذا الموضوع؟ السيدة الوزيرة الرد ديا لكم على هاذ التعقيب إيلا عندهم شي إضافة.

متعددة منها التكنولوجيا الصحية، التغير المناخي، الطاقات المتجددة إلى آخره؛

ثالثا - إحداث شبكة مراكز التميز، معاهد الجزري لتطوير الحلول الرقمية المعززة بالذكاء الاصطناعي كجسور إقليمية بين البحث والابتكار والنظم المحلية في الجهات 12 لبلادنا، وسيتم إنشاء أول معهد جزري في جهة كلميم واد نون؛

رابعا - إطلاق برنامجين وطنيين للتكوين في مهارات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لفائدة المواهب الشابة من 8 إلى 18 سنة، الأول سيستفيد منه حوالي 200 ألف شاب بمختلف هيئات الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، والثاني يهدف إلى توفير ورشات تكوينية بمختلف جهات المملكة على مستوى دور الشباب؛

خامسا - وأخيرا سيتم تنظيم مناظرة وطنية خلال فاتح واثاني يوليوز المقبل بهدف توسيع النقاش والتنسيق مع الفاعلين..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة، انتهى الوقت، التعقيب ديا لكم السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد أنور صبري:

شكرا السيدة الرئيسة،

من لا يصنع خوارزمياته لا يكتب مستقبله بل يكتب له، هاذي ماشي مجرد شعار بل تنبيه استراتيجي لما ينتظرنا من رهانات كبرى في عصر الذكاء الاصطناعي.

السيدة الوزيرة، نتمن إعلانكم عن عقد مناظرة وطنية للذكاء الاصطناعي خلال شهر يوليوز، ونعتبرها محطة أساسية يجب أن تفضي إلى خارطة طريق ملزمة وقابلة للتنزيل بمشاركة الدولة بمؤسساتها، والجامعة بكفاءاتها والمقاولة بخبرتها والمجتمع المدني برؤاه إن ورش التحول الرقمي ما يمكنش أن يكتب له النجاح دون جعل الذكاء الاصطناعي أولوية استراتيجية فعلية، سواء في التشريع، في السياسات العمومية أو في تعبئة الميزانية والموارد. المغرب تيتوفر على طاقات بشرية وخبرات تقنية ومكانة إقليمية



-إصدار مجموعة من النصوص التطبيقية، سيما المتعلقة بأجل معالجة الطلبات، وبمبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة؛
-مواكبة الإدارات في إعداد مصنفات القرارات الإدارية، التي تدخل ضمن مجال اختصاصها؛
-تطوير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "إداراتي"، حيث تعمل الوزارة حاليا على إعادة تصميمها، وكذا ملاءمة جميع الخدمات مع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وكذا مع معايير حماية أمن نظم المعلومات.
كما حددت الوزارة مجموعة من المسارات ذات الأولوية في مجالات متعددة بهدف تبسيطها، حيث تواكب عدة إدارات في هذا الشأن من بينها:

-مسار نقل ملكية المركبات؛
-المسارات المرتبطة بانتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الإحالة على التقاعد؛

-تبسيط 15 مسار إداري مرتبط بالاستثمار.
ستواصل الوزارة عملها بإعداد مقارنة تتركز على منطق مسار المرتفق المرتبط بمختلف مراحل حياة المواطن والمقولة، من خلال تقليص عدد المراحل المطلوبة لمعالجة الطلبات وعدد الوثائق وآجال اتخاذ القرارات الإدارية، والكلفة المترتبة عن هذه المساطر، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة، تعقيب الفريق الاستقلالي، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد الحسين آيت أولحيان:

السيدة الوزيرة، نشتمن عاليا الجهود التي تبذلونها في سبيل تجاوز التعقيدات، التي لا تزال ترهق كاهل المواطن وتعيق دينامية الاستثمار.

إن الإشكالات المرتبطة بتعقيد المساطر الإدارية، لم تعد مجرد عراقيل إجرائية، بل أضحت عقبة حقيقية أمام ورش التنمية والإقلاع الاقتصادي، مما يفرض التعاطي معها بحزم وفعالية. من

السيدة أمل الفلاح السغروشي الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

التعقيب على السؤال ديال ديال الذكاء الصناعي، هو أننا طبعا بحال اللي قلت في 6 أشهر قمنا ب 5 المبادرات اللي هي très structurante، وكت يعني وكتخول المغرب باش يحتل الرتبة رقم 1 في إفريقيا وفي العالم العربي، يعني احنا كنشتغلوا بجهد، كيظهر لي السيد النائب كيعرفني مزيان، استقبلني 2 د المرات في la commission، ولذلك كيظهر لي ما يكون غير الخير، هاذ شي اللي يمكن لي نقول لكم، هو أن هاذ les ases nationales غادي يخرجوا طبعا La feuille de route ديال الذكاء الاصطناعي اللي غادي نزلوها فعليا في الساحة ديال المغرب، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة، سؤال عن تبسيط المساطر الإدارية للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد الحسين آيت أولحيان:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، عن تبسيط المساطر الإدارية نسائلكم؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الجواب ديا لكم السيدة الوزيرة تفضلوا.

السيدة أمل الفلاح السغروشي الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيدة الرئيسة،

السيد النائب المحترم،

لقد اعتمدت الوزارة مجموعة من الإجراءات العملية لتنفيذ القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، من بينها:



من أجل تنزيل هاذ البرنامج اللي هو برنامج التأهيل الطاقى داخل المساجد. إلا أنه السيد الوزير، نلاحظ بأن لا زالت هناك بعض النواقص التي تحد من تعميم هاذ التجارب الناجحة في يعني مختلف المساجد على صعيد المملكة، لذا نسائلكم عن التدابير التي ستخذونها واتخذتموها كذلك من أجل تعزيز النجاعة الطاقية داخل المساجد.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الجواب ديا لكم السيد الوزير المحترم تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدة النائبة المحترمة شكرا لك وفريقك على هذا السؤال، انسجاما مع الخطة الوطنية الهادفة إلى تخفيض استهلاك الطاقة بالمرافق العمومية بنسبة 20% في أفق 2030، أطلقت الوزارة برنامج التأهيل الطاقى بالمساجد، الذي يهدف إلى استعمال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، يشمل هذا البرنامج تجهيز المساجد بالمعدات اللازمة لتلبية الحاجيات الكهربائية والماء الساخن والإضاءة الفعالة عبر تركيب المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض LED، وسخانات الماء بالطاقة الشمسية، واستخدام الحلول الكهروضوئية لتوليد الطاقة. وقد تمكن هذا البرنامج من تجهيز 6255 مسجدا بمختلف جهات المملكة، بمعدات النجاعة الطاقية، والدراسات جارية لتجهيز 1704 مسجدا إضافيا قبل متم سنة 2025. ومواكبة مع هاذ العمل اللوجيستىكي نظمت الوزارة في إطار رفع الوعي بتقنيات النجاعة الطاقية دورات تكوينية لفائدة أطر شارك فيها هاذ السنة 264 مشاركا، وورشات تحسيسية لأكثر من ألف مشارك إلى حدود سنة 2025. كما تم إحداث نظام لمنح علامة الجودة مسجد الأخضر كما ذكرتم، وتمت لحد الآن تصنيف 1900 مسجد جهز بمعدات النجاعة

هذا المنطلق نؤكد على ضرورة التسريع الفعلي لتنزيل القانون المتعلق بتبسيط المساطر، وفق خارطة الطريق التي أقرتها اللجنة الوطنية، بما يضمن الانتقال من منطق الإدارة المعرقلة إلى إدارة فعالة رشيدة مواطنة ومحفزة، إدارة تكون شريكة حق شريكا حقيقيا في التنمية لا عبئا على طموحاتها. كما أن رقمنة الإجراءات وتوحيدها وتيسير الولوج إليها، ليست فقط رهانا لتجويد الخدمات، بل مدخلا لتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة، وترسيخ السيادة الرقمية لبلادنا في عالم يتجه بسرعة نحو التحول الرقمي الشامل.

الوقت السيدة الوزيرة لا يسمح بمزيد من التردد، فالمرحلة تقتضي تعبئة شاملة لكل الآليات والإرادات قصد تحرير الطاقات، وتكريس عدالة إدارية تواكب تطلعات المواطن، وتنهض بالمقولة الوطنية، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ ليس هناك تعقيبات إضافية؟ شكرا لكم السيدة الوزيرة على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية مرحبا بك السيد الوزير المحترم. سؤال عند تعزيز النجاعة الطاقية بالمساجد للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة إهام الساقى:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، نثمن الجهود التي تبذلونها من أجل تعزيز النجاعة الطاقية داخل المساجد، خصوصا والتحديات الاقتصادية والطاقية التي تواجهها بلادنا، ومن بين هاذ المجهودات يعني بعض المبادرات عن طريق بعض البرامج، كبرنامج المساجد الخضراء والمسجد الأخضر، وكذلك برنامج التأهيل الطاقى داخل المساجد. وعلى غرار ذلك قمتم بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات مع وزارة الاقتصاد والمالية، مع وزارة الانتقال الطاقى، وكذلك شركة الهندسة الطاقية،



الطاقية، والعمل مستمر لمنح نفس العلامة لباقي المساجد المستفيدة، ووضع برنامج معلوماتي كذلك لتتبع الاستهلاك والشروع في اعتماد نظام المراقبة والتتبع، وقد مكنت هاذ الإجراءات من تخفيض استهلاك الكهرباء بالمساجد المستفيدة بنسبة 43%، وشكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير، التعقيب ديالكم السيدة النائبة فيما تبقى لكم من الوقت، تفضلوا.

النائبة السيدة إلهام الساقى:

شكرا السيدة الرئيسة،

فعلا، السيد الوزير، وكما ذكرتم إلا أنه نرى أن الرقم، يعني، ديال تقريبا أكثر من 6000 مسجد اللي هي استفادت من هاذ المبادرة، كنتمناو أن تكون تغطية، يعني، جغرافية كتهم جميع المساجد وخصوصا يعني في العالم القروي، خصوصا وأن، يعني، الرقم دابا اللي أنا توصلت لو حاليا هو كاين 52 ألف مسجد في المغرب، 72% منها قروي، كذلك المطلوب أن تكون استراتيجية واضحة للتكوين والتوعية في ترشيد الاستهلاك..

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ السؤال الموالي عن تطوير التعليم العالي الديني وتعزيز منظومة البحث العلمي في العلوم الإسلامية بالمملكة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الرحيم أوطاس:

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

أخواتي إخواني النواب،

نعلم جميعا أنه التعليم العالي فيما يتعلق بالدراسات الإسلامية هو محور مهم في المنظومة ديال التعليم ديانا، كنعرفوا المكانة اللي عند

المغرب حاليا لا على المستوى الإفريقي وعلى مستوى بعض الدول الأوروبية، وخصوصا الدول ديال جنوب جنوب في إطار الرؤية ديال أمير المؤمنين وكنعرفوا بأن هاذ الشي كلو ما جاش من فراغ، ولهذا المجهودات ديالكم السيد الوزير لا على المستوى ديال جامعة القرويين ولا على المستوى ديال معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، ولا كذلك على مستوى ديال الكليات ديال الدراسات الإسلامية في مختلف الجامعات، هاذ الشي كلو حتى واحد ما غادي ينكرو بالنسبة للنتائج اللي عندنا، لكن كيبقى واحد التحديات مهمة جدا اللي بغيت نسائلكم عليها السيد الوزير، وهي، أولا، إمكانية المواكبة ديال هاذ التعليم الحالي، التعليم العالي ديال الدراسات الإسلامية اللي عندنا دابا بالمقارنة مع التحديات اللي كيجيبها العصر دابا، وثانيا على مستوى ديال ملائمة هاذ التكوينات بالنسبة لميادين العمل اللي كيولوجوها الناس اللي كيتكونوا، احنا كنعرفوا أنهم كيولوجوا للقضاء، كيولوجوا مسائل ديال الاستشارات الأسرية، كيولوجوا للإعلام الديني وكنظن فهاذ العصر هذا خص واحد المواكبة والملاءمة ديال الجانبين، المسألة الثالثة وهو قضية الرقمنة، واحنا كنعرفوا دبا، يالله هضرنا على الذكاء الاصطناعي أن كنعرفوا كاين تحديات كبيرة الآن اللي كتواجه جميع الميادين، ماشي غير ديال الدراسات الإسلامية، وبغيت نقول كذلك بأنه التعاون والانفتاح على الجامعات سواء المغربية أو الأجنبية حتى هي كتمشكل..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب انتهى الوقت، شكرا، الجواب ديالكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد النائب المحترم، التحدي ديال التعليم الديني، التعليم اللي كنسميوا احنا التعليم الديني هو المحافظة على الأصول المتينة اللي عندنا ومواكبة التطور، وكونوا على يقين أننا مواكبون وأنا سباقون وربما رواد في أمور كثيرة، عندنا مثلا واحد التعليم في



تهدف إلى تحسين ظروف العبادة وتعزيز البنيات التحتية للمساجد القروية، نذكر منها تفريش حوالي 350 مسجداً في السنة وتجهيزها بالمكناسات الكهربائية بتكلفة قدرها 35 مليون درهم، تجهيز 1600 مسجد سنوياً بطفايات الحريق بكلفة قدرها 1.6 مليون درهم، ربط أكثر من 600 مسجد بشبكة الماء والكهرباء والتطهير البيئي في إطار مجموعة من الاتفاقيات الخاصة أبرمتها الوزارة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بمبلغ 7 دالملايين درهم، بناء مرافق صحية في إطار التأهيل البيئي لـ 2334 مسجد متلائمة مع منظومة الصرف الصحي وربطها بشبكة الماء، تجهيز 2870 مسجداً بمعدات النجاعة الطاقة مصابيح ذات الاستهلاك المنخفض وسخانة الماء إلى غير ذلك، شكراً لكم.

السيدة رئيسة الجلسة :

شكراً السيد الوزير المحترم، التعقيب ديالكم السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد لحسن العمود :

شكراً السيد الوزير على هذه التوضيحات التي تجسد مدى حرصكم على تحسين وضعية المساجد، ولكن ما كيمنعش أن نشيروا بعض الملاحظات، عندنا إكراهات إقليم الحاجب بالنسبة للمساجد إيلا اسمحتوا السيد الوزير عندنا واحد الدوار د الكرم اللي هي واحد التجزئة جديدة فيها عدد كبير ديال السكان، السلطة المحلية والجماعة د القصير والسكان ديال التجزئة وضعوا رهن الإشارة ديال المندوبية واحد القطع أرضية جوج منهم مخصصة للصلوات الخمس ووحدة لصلاة الجمعة كنتفاجئوا لما كنبحثوا كنلقاوا بأنه بالنسبة لهاذ القطعة اللي سلماتها العمران لنظارة الأوقاف بمكناس لم يتم تحفيظها، لذا نلتمس منكم الأمر أو إعطاء تعليماتكم للسيد ناضر مكناس من أجل تحفيظ هاذ القطع هاذي لأن الأمور راه واقفة، عندنا ملاحظة ثانية اللي هي ديال إيلا اسمحتوا لإسراع كذلك بإخراج مجموعة ديال المساجد اللي فيها رخص وفيها كاين مسجد ديال آيت عزم الدالية، كاين

جامعة القرويين اللي كيكونوا في الماستر وفي الدكتوراه طلبة كيقرأوا باللغة الإنجليزية والفرنسية، ماشي غير كيتعلموا اللغة بكيفية سليبة، هذا ما كاينش حتى فشي جهة، حنا واعييين تماماً بالقضية ديال ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والقضية ديال الإعلاميات بصفة عامة، احنا متفقين، متفقين معكم على التطوير وراه ماشيين فيه وبغينا أننا نستجوبوا ماشي فقط للحاجيات ديلنا، وعندنا ما يزيد على 13 ديال شعب الدراسات الإسلامية، بغينا نستجوبوا للطلب الدولي لأن المسلمين محتاجين لواحد النوع ديال التكوين، والعلم أن التكوينات في التخصصات الدينية للأسف الشديد رديئة في كثير من البلدان، شكراً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً السيد الوزير المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ السؤال الموالي عن النهوض بأوضاع المساجد بالعالم القروي للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكوراً، الفريق الاستقلالي، تفضل السيد النائب.

النائب السيد لحسن العمود:

شكراً السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة للنهوض بأوضاع المساجد بالعالم القروي؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً لكم السيد النائب المحترم، الجواب ديالكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكراً لكم السيد النائب المحترم على اعتمادكم بهذا الموضوع، وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد لكم مرة أخرى بأن المساجد القروية تحظى بنفس العناية والاهتمام وتستفيد من مختلف البرامج والمشاريع على غرار المساجد في العالم القروي، وفي هذا الإطار تعمل الوزارة على تنفيذ مجموعة من البرامج والتدخلات التي



سيدي علال بعين تاوجطات، كاين دوار تعاونية الشكر بإقدان، تجزئة الأمل بسبع عيون، كاين دوار مسجد الخلافي ببودريالة، كاين مساجد بعين إيشي أكوراي، كاين مسجد بدوار عزيز بناصر الهموشة، ودوار آيت عيسى بجماعة آيت حرز الله، كاين الطالعة، إيلا سمحتوا الله يخليك.. عندنا تنتفاجئو..

السيدة رئيسة الجلسة :

السيد النائب، انتهى الوقت، شوف السادة النواب والسادة رؤساء الفرق إيلا بغاو، كنطبق النظام الداخلي، الجميع خذيت الإذن ديال رؤساء الفرق والنواب، ها النواب إيلا عطاوكم الإذن وعطاوكم رؤساء الفرق بسم الله، سمحوا لي انتهى الوقت، هاذي هاذي فيها أنا كنترأس، الآخرين أنا لا، هل هناك من تعقيبات إضافية في هاذ الموضوع؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد القادر الطاهر:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، كنجددوا لكم الطلب ديالنا بإتمام إعادة بناء المدرسة القرآنية للتعليم العتيق بدار زهيرة عمالة طنجة، واللي توقفت بها البناء منذ أكثر من عشرة سنوات والتي أمر الملك الراحل الحسن الثاني ببناؤها، وأطلق عليها اسم مدرسة ولي العهد سيدي محمد للقراءات السبع، ونظرا لأهميتها وارتباط الساكنة القوي بها نجدد طلبنا لإعادة فتح هذه المدرسة أمام الطلبة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية أخرى في هذا الموضوع؟ الجواب ديالكم السيد الوزير على هاذ التعقيب الإضافي.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية :

اللي بغيت نطلب منكم السيدات والسادة النواب، الحالات الخاصة كتبوا لنا بما سؤال كتابي ونجاوبوكم عليها، الحالات العامة نجاوبوا فيها في القاعة لأنه ما يمكنش نجي على سؤال عام ونطبخ في الحالات الخاصة، الحالات الخاصة لا نهاية لها ولو كون جيت

أنا نشكي لكم شوف المغاربة متعلقون بالمساجد ونحمد الله على ذلك، لكن التعلق بهاذ المساجد والمسجد كلو راه الأرض كلها مسجد والتدبير ديال المساجد اللي مبنية، وكذا راه كنعانوا فيها ما لا يخص من الأمور وحامينها لأن خصنا نحميها، فلذلك كنبدلو المجهود وعاونونا واللي بغيتو نذاكرو فيه ونقوموا بالواجب فلذلك ما كاينش شي إشكال اللي هو مبدئي لأن متفقين فهاذ الهم هذا، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم على مساهمتكم في هذه الجلسة، ننتقل إلى آخر قطاع في هذه الجلسة التشريعية، التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، مرحبا بك السيد الوزير، سؤال عن تجويد التكوين الجامعي للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، فليفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عمر اعنان :

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تقومون بها من أجل تجويد التكوين الجامعي؟

السيدة رئيسة الجلسة :

شكرا السيد النائب، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

والابتكار:

شكرا السيد النائب المحترم، العمل الأساسي ديالنا هو تجويد التعليم العالي وبالتناغم ديالو مع سوق الشغل و هو تجويد التكوين الجامعي والنعومات ديالو مع أولويات ديال البلاد ومع سوق الشغل، من نهار بدا التعليم العالي والجامعة المغربية الوزارة والمكونات ديال التعليم العالي كتعمل على تنويع عرض التكوين وتحسين الجودة ديالو عندنا اليوم أكثر من 4 آلاف مسلك، مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية كتكون باستمرار،



القانون الخاص أو العام للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيد زينب السيمو:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة،

السيد الوزير المحترم، وأنا اليوم أخاطب فيكم قيدومي رؤساء الجامعات المغربية، قبل أن أخاطب فيكم وزير التعليم العالي.

السيد الوزير المحترم، تدركون جيدا المشاكل التي يعاني منها آلاف طلبة، بسبب سوء التوجيه، كيف كنعرفوا أن الطالب ملي كيحصل على البكالوريا، خصو يختار بين القانون العام والقانون الخاص، وهو اللي ما كيقدرش يفرق بيناتهم، على عكس باقي التخصصات. لذلك أصبح اليوم، ضروري أننا يكون هناك يا نعتمدوا النظام القديم، ويكون الطالب أنه يقدر يختار بين القانون الخاص والقانون العام، بعد سنتين من الدراسة، أو سنة مشتركة بيناتهم على أقل تقدير، أو نديروا واحد إصلاح ديال بعض مستويات التعليم الثانوي، من خلال إدخال بعض من المواد في العلوم القانونية، التي ستشكل جسرا بين الجامعة وبين البكالوريا. وهنا في هاد الحالة السيد الوزير المحترم، نقدرنا نضمنوا مبدأ تكافؤ الفرص، ثانيا نقدرنا نقلصوا من نسبة الهدر الجامعي، اللي كيوصل لأزيد من 100 ألف سنويا.

كذلك النقطة الثانية السيد الوزير المحترم، اللي كتعلق بتكوينات الماستر، اللي في الحقيقة للأسف الشديد، أن هناك يعني عدة أسماء اللي متعددة، ولكن مضمونها البيداغوجي كيتشابه في غالب الأحيان، لذلك السيد الوزير، وهاد شي كياثر على الخريجين ديال هاد التكوينات هادو، وكبحرمهم من الولوج إلى سوق الشغل، خاصة في الوظيفة العمومية، بحجة عدم تطابق التكوين بالتخصص المطلوب، لأن فحال اللي كنعرفوا أن الأسماء يعني وكيقراوا نفس المواد. وأخيرا السيد الوزير المحترم، أصالة عن نفسي ونيابة عن طلبة مدينة القصر الكبير، كيشكروك على التوجيهات

برامج التكوين في إطار الاتفاقيات مع القطاعات الوزارية والقطاع الخاص للصحة والتعليم وصناعة السيارات والطيران، تعزيز قابلية الشغل، مؤسسة واعتماد التعليم بالتناوب والتعليم عن بعد والتعليم مدى الحياة، تعميم نظام الأرصدية، تطوير الموارد البيداغوجية الرقمية، تعزيز المهارات اللغوية، تمكين الطالبات والطلبة من اكتساب المهارات الذاتية والكفاءات الأفقية.

السيدة رئيسة الجلسة :

شكرا السيد الوزير انتهى الوقت، التعقيب ديا لكم السيد النائب المحترم.

النائب السيد عمر اعنان:

السيد الوزير، رغم تميمنا لبعض المجهودات المبذولة فإننا نسجل بطء تفعيل الالتزامات الحكومية واستمرار الأعطاب البنيوية التي تعيق جودة التكوين لذلك نؤكد على ضرورة الارتقاء بالجامعة العمومية حتى تؤدي دورها التنموي والمعرفي وتمنح شبابنا فرص حقيقية للنجاح والإدماج. إن جودة التكوين لا تقاس إلا وفق معايير موضوعية من أبرزها مدى ملاءمته لمتطلبات سوق الشغل وفعالية التأطير الأكاديمي ومدى احترامه لمساطر البيداغوجية الصارمة بالإضافة إلى قدرته على الانفتاح الدولي واستباق التحولات التكنولوجية المتسارعة.

وفي هذا السياق، تعد تكوينات توفير هاد المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة في إطار شراكة دولية نموذجاً واعداً، إلا أنها أصبحت عرضة لحملة التشكيك تمس بمصداقية شواهدا وعليه نطالب فتح تحقيق شفاف حول الموضوع حرصا على حماية سمعة المؤسسة وصونا لكرامة الأطر التي تخرجت منها، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة :

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ نمر للسؤال الموالي عن إعادة النظر في نظام وطريقة توجيه الطلبة حاملي شهادة البكالوريا واختيارهم للتخصص في شعبة



السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ نمر للسؤال الموالي، وهو سؤال عن محنة الطلبة مع البحث في فضاءات التدريب، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم والاشتراكية، فليتفضل، تفضلي السيدة الرئيسة.

النائبة السيدة نادية تهامي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم، معلوم أن المؤسسات الجامعية والمعاهد، سواء المستقلة أو التابعة لمختلف الجامعات العمومية أو الخصوصية، أو في إطار الشراكة، خاصة التي عندها التخصصات الفنية والتقنية، كتفرض على الطلبة دياها إجراء تداريب بشكل إلزامي، وخارج الفضاءات دياها، وفي أوساط مهنية، بما فيها تداريب التكوين، أو إنجاز مشاريع نهاية التكوين. أمام ذلك، تتحدد مخططات القطاع التي كتشرفوا عليه السيد الوزير، عن تعزيز الشراكة مع المحيط المؤسساتي والحالي والاقتصادي، وعن إحداث وخلق بنيات تتبع الإدماج المهني للخريجين بجميع الجامعات. لكن الواقع السيد الوزير، راه كاي لا بصعوبات كبيرة، بل بالمعاناة ومحنة حقيقية للطلبة والأسر دياهم، في البحث عن فضاء مهني خصوصي، أو في إدارة أو مؤسسة عمومية. لذلك السيد الوزير، من الضروري أن تعمل الوزارة دياكم، وتأخذ بعين الاعتبار والقيام باللازم، لتنظيم وتدريب وتيسير، حصول كافة الطلبة على التداريب المفروضة عليهم، بما في ذلك عقد شراكات قبلية، وترتيب برامج مدققة، عند كل بداية موسم جامعي. خاصة وأن هذه التكوينات والتداريب السيد الوزير كما تعرفون، ومشاريع نهاية الدروس، كتدخل ضمن التقويم، كتدخل ضمن التنقيط وشروط نجاح الطلبة، قبل ما ياخذوا الشهادات دياهم والدبلومات دياهم، وعليه نسائلكم السيد الوزير، عن التداير التي سوف تتخذونها في هذا الموضوع، وشكرا.

اللي قدمتي، وأنهم يقدروا يدوزوا الامتحانات دياهم بمدينة القصر الكبير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، انتهى الوقت، الجواب دياكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

والابتكار:

السيدة النائبة المحترمة، الشعبة ديال القانون عموما 50% ديال الطلبة، أكثر من 50% دالطلبة مليون والزيادة، كيتسجلوا في شعبة القانون بالقانون العام والقانون الخاص، ولكن الأغلبية الكبيرة كتكون في القانون الخاص، لأسباب كيعرفوها الجميع، وهو الإمكانيات ديال التشغيل، ديال المحاماة وديال القضاة وديال les notaires، والمهن ما يسمى بالمهن القضائية. كايين مشكل ديال التوجيه أكيد، وهادي مسألة كتخص التنسيق مع التربية الوطنية، ومع كل الفاعلين في التعليم العالي، ولكن عندنا إكراهات الآن، احنا دخلنا في القانون الجديد، باش تولى ملزمة في واحد الوقت معين، مرتبطة هاد الإكراهات الحقيقية بالتوجيه، بغياب النظام المعلوماتي المندمج، اللي غيمكن لنا نوجهوا فيه، أكيد كيخص تكون على مستوى lycée الثانوية، يكون واحد النوع ديال البدء في المعرفة ديال هاد القوانين، ولكن لابد نأكد بأنه هاد الإقبال الكبير، هو مرتبط بحاجيات المحيط السوسيو اقتصادي. وحنا كنخدموا في إطار دفتر الضوابط البيداغوجية، ومع شبكات عمداء كليات الحقوق، على إعادة التوازن داخل هاد المنظومة، وتحسين المردودية دياها، وكذلك المراجعة ديال النظام ديال التوجيه والإرشاد الجامعي، وعندنا برنامج جيد طموح في هاد الاتجاه، في كل ما يخص هاد الكليات، ما غتسمحش 5 دقائق باش نفصلوه، ولكن مني تعطى الفرصة إن شاء الله، غنعاودوا نرجعوا لو، وشكرا.



السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة، انتهى الوقت، الجواب ديا لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

أؤكد لكي وأتفاعل معكي، بأنه التداريب الميدانية جزء كبير من التكوين ديال الطلبة، ولكن كما هو الحال في كل بلدان ديال العالم، شوية من الحنة وشوية من رطوبة اليدين، ما يمكنشي، خص الطالب بعدا التكوين ديالو، خصو يتعلم يمشي يدق ويهضر ويكتب demande، ويطلب stage ويمشي ويجي، منين ما يقدرش، وكيقرب ليه الوقت، خصو يرجع للجامعة، ومنين كيخرج للجامعة، الجامعات كيخصها تهيئ وتهيكل وتنظم بواحد الشكل، اللي يكون عندها الواجهات بين الجامعة والمقولة، وتكون عندها مراكز ديال تنمية الكفايات المهنية والوظيفية les carrières center، ويكونوا فيها حتى l'ANAPEC، هادي تجربة كتعرفيها نتيا مزيان، ملي كتوحد وكتمشي عندهم كيقلبوا لك على stage، ولكن نأكد ليك ما هو مؤكد، أنه الوزارة كتحرص في جميع الاتفاقيات، وكتوصي رؤساء الجامعات والجامعات في جميع الاتفاقيات، ديال الشراكة الموقعة مع المحيط السوسيو اقتصادي، باش تعطي المكانة ديال التدريب، المكانة الهامة والخاصة دياها، ولكن البحث عن التدريب كذلك، هو بداية ديال الاندماج ديال الطالب، والمعرفة ديالو ديال المحيط السوسيو اقتصادي، ما يمكنش يبقا جالس ونجيوا لو stage حتى ليديه، لا بد حتى هو يخرج يقلب شي شوية.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ ليس هناك تعقيبات إضافية، نمر للسؤال الموالي، آه تفضلوا السيد النائب المحترم، تفضل.

النائب السيد محمد السيمو:

شكرا السيد الوزير، نحن سعداء بتوليكم المسؤولية ديال هاد قطاع التعليم العالي، الكفاءة، التجربة، السمعة الحسنة، هادو ما نحتاج إليه، وكنشكروا سيدنا اللي عينك على هاد القطاع ونقد الموقف، وفعلا صبتي تراكمات، ولكن أنا مأكد غتغلب على هاد شي. فقط بغينا نتقاسموا معكم الله يجازيك بخير، هاد الإكراهات دالطلبة، احنا بالنسبة للقصر الكبير كنشكركم، لأن الكلية نموذجية..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، انتهى الوقت نعم، هل هناك من تعقيبات إضافية أخرى في هذا الموضوع؟ الجواب ديا لكم السيد الوزير على هاد التعقيب، إيلا بغيتوا شي إضافة. نمر للسؤال الموالي، سؤال عن التأخر الملحوظ في تسليم بعض الجامعات والمعاهد لشواهد التخرج، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق الاستقلالي للوحدة والتعاضدية، فليفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، الفريق الاستقلالي، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عصام عيساوي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، نسائلكم اليوم حول التأخر الملحوظ، في تسليم بعض الجامعات والمعاهد لشواهد التخرج، وكذلك التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها، من أجل تسريع عملية منح الشواهد في وقتها المحدد؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضل السيد الوزير.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

غير نخبركم بواحد القضية، لأن هاد المشكل هذا، كيخصنا نلقاوا لها حل بطريقة وحدة أخرى. في الدول ديال العالم، وفي الجامعات الدولية والأوروبية والأمريكية كلها، الديبلوم راه ما كتأخذوا بعد



النجاح، في الوقت اللي كتعد هاذ الخدمة عمومية اللي كينبغي أنها تخضع لمبادئ التدبير الجيد والإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص، خصوصا وأن البلاد ديالنا كتسعى لتسريع وتيرة تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتسهيل العمليات الخدماتية من خلال الاستثمار الأمثل لسياسة التحول الرقمي الذي اعتمدته بلادنا حتى تصبح الرقميات رافعة حقيقية للتحويلات الهيكلية وذات الأثر القوي فيما يخص جودة الخدمات العمومية وتيسير طرق الولوج إليها، على أساس واحد المساطر مبسطة وواضحة تمكن خريجي الجامعات من الوثائق بالسرعة واللازمة والجودة المطلوبة بعيدا عن العراقيل المسطرية التقليدية، التي من شأنها أن تؤثر أيضا على منسوب الثقة بين الطالب والجامعة، وتفايدا لمخلفات هدر الزمن الوظيفي وتزويد القطاعين العام والخاص بالموارد البشرية المؤهلة، كما أبانت عن ذلك العديد من الممارسات في الواقع الملموس، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ نمر للسؤال الموالي وهما سؤالان آنيان يحملان رقمي 18 و19 يتناولان موضوع دعم البحث العلمي والابتكار، لذا سيتم طرحهما في إطار وحدة الموضوع، ليتولى السيد الوزير الإجابة عليهما، السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، تفضلوا.

النائب السيد عبد الرحيم بوعزة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لدعم البحث العلمي والابتكار نسألكم؟

النواب، تدوز عليك عامين عاد كتأخذو، اللي كتأخذ هو هاديك شهادة ديال النجاح ديالك، الشهادة ديال النجاح ديالك كتكون أوتوماتيكية، ملي كيكون عندك النظام المعلوماتي واضح، كيتمكن لك تيليشارجيتها، كايين جامعات عندنا دابا في المغرب، غير كيدخل للمنصة، النقطة كيتيليشاغجي الشهادة ديالو، كايين جامعات اللي خاصها تدير مجهود، ومع ذلك الوزارة كتحت بشكل مستمر، هاذ العام راه منين جينا لقينا beaucoup de retard، كايين واحد النوع ديال التأخر وخصوصا كانوا مجموعة ديال المباريات في القطاع العام بالخصوص، وحثينا الجامعات وأعطيناها 48 ساعة باش تخرج الشهادات اللي ما بقاتش خرجاتها، الدبلومات كنهضر على الدبلومات، ولكن لابد نشوفوا احنا مع الوظيفة العمومية بأنه التوظيف أو التشغيل يكون فقط بالشهادة ديال النجاح، ومن بعد الدبلوم تيجي من بعد، احنا نهار خدمنا شحال هاذي ما كانش هاذ الشي، كنتي كستخدم فقط بالشهادة ديال النجاح ديالك، دبا تحط الدبلوم، الدبلوم عندو شوية ديال الوقت، ومع ذلك ابتداء من هاذ السنة هاذي كيما شرفنا في بداية السنة غادي نوقفوا على الضرورة باش الدبلومات يخرجوا قبل ما يمشيو الطلبة للعطل دياهم، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، التعقيب ديالكم السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد عصام عيساوي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات اللي من شأنها طمأنة خريجي الجامعات والمعاهد في معالجة هاذ الإشكالية، وما يترتب عنها من عواقب وخيمة على مستقبلهم، عندما يجدون أنفسهم سواء محرومون من مباريات ولوج سوق الشغل أو أيضا من ممارسة المشوار الدراسي للحصول على شواهد أعلى درجة، وكذلك التسجيل في المعاهد العليا داخل وخارج أرض الوطن، وهنا لابد الإشارة السيد الوزير، على أن بعض الجامعات خارج أرض الوطن تحثم الحصول على الدبلوم والشهادة الأصلية وليس على شهادة



السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الدستور الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد خالد طويل:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، مما لا شك فيه أنكم على إطلاع واسع وشامل بأدق تفاصيل البحث العلمي، كونكم رجل علم بامتياز وباحث في هذا المجال، لكن السيد الوزير عندما نبحت في أسباب تدني مستوى البحث العلمي في بلادنا، فإننا نقف عند عاملين أساسيين تحديداً، هناك عامل من جهة مرتبط بضعف الإمكانيات المرصودة للبحث العلمي، حيث أن نسبة 0.8 من الناتج الداخلي الخام لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تنتج لنا علماء وباحثين، فهي ميزانية جد هزيلة مقاسا بالمعايير الدولية، من جهة ثانية نعتبر هجرة الكفاءات الوطنية من أطباء ومهندسين آفة خطيرة يجب التصدي لها، وذلك بانتهاج نفس الأساليب المعتمدة من طرف الدول المستقبلية سواء تعلق الأمر بتوفير الظروف الملائمة من بنية تحتية ومختبرات بمعايير دولية أو دعم الباحثين بتحفييزات مادية محفزة.

وفي الأخير، وختاماً وللارتقاء بمجال البحث العلمي في بلادنا كيتيليشاغجي الشهادة دبالو، كاين جامعات اللي خاصها تدير مجهود، ومع ذلك الوزارة كتحت بشكل مستمر، هاذ العام راه منين جينا لقينا beaucoup de retard، كاين واحد النوع ديال التأخر وخصوصاً كانوا مجموعة ديال المباريات في القطاع العام بالخصوص، وحثينا الجامعات وأعطيناها 48 ساعة باش تخرج الشهادات اللي ما بقاتش خرجاتها، الدبلومات كنهضر على الدبلومات، ولكن لابد نشوفوا احنا مع الوظيفة العمومية بأنه التوظيف أو التشغيل يكون فقط بالشهادة ديال النجاح، ومن بعد الدبلوم تيجي من بعد، احنا نهار خدمنا شحال هاذي ما

كانش هاذ الشي، كنني كستخدم فقط بالشهادة ديال النجاح ديك، دبا تخط الدبلوم، الدبلوم عندو شوية ديال الوقت، ومع ذلك ابتداء من هاذ السنة هاذي كيما شرفنا في بداية السنة غادي نوقفوا على الضرورة باش الدبلومات يخرجوا قبل ما يمشيوا الطلبة للعطل دياهم، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، التعقيب ديكلم السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد عصام عيساوي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات اللي من شأنها طمأنة خريجي الجامعات والمعاهد في معالجة هاذ الإشكالية، وما يترتب عنها من عواقب وخيمة على مستقبلهم، عندما يجدون أنفسهم سواء محرومون من مباريات ولوج سوق الشغل أو أيضاً من ممارسة المشوار الدراسي للحصول على شواهد أعلى درجة، وكذلك التسجيل في المعاهد العليا داخل وخارج أرض الوطن، وهنا لابد الإشارة السيد الوزير، على أن بعض الجامعات خارج أرض الوطن تحتم الحصول على الدبلوم والشهادة الأصلية وليس على شهادة النجاح، في الوقت اللي كتعد هاذ الخدمة عمومية اللي كينبغي أنها تخضع لمبادئ التدبير الجيد والإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص، خصوصاً وأن البلاد ديانا كتسعى لتسريع وتيرة تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتسهيل العمليات الخدماتية من خلال الاستثمار الأمثل لسياسة التحول الرقمي الذي اعتمدته بلادنا حتى تصبح الرقميات رافعة حقيقية للتحويلات الهيكلية وذات الأثر القوي فيما يخص جودة الخدمات العمومية وتيسير طرق الولوج إليها، على أساس واحد المساطر مبسطة وواضحة تمكن خريجي الجامعات من الوثائق بالسرعة واللازمة والجودة المطلوبة بعيداً عن العراقيل المسطرية التقليدية، التي من شأنها أن تؤثر أيضاً على منسوب الثقة بين الطالب والجامعة، وتؤدي لمخلفات هدر الزمن الوظيفي وتزويد القطاعين العام والخاص



آفة خطيرة يجب التصدي لها، وذلك بانتهاج نفس الأساليب المعتمدة من طرف الدول المستقبلية سواء تعلق الأمر بتوفير الظروف الملائمة من بنية تحتية ومختبرات بمعايير دولية أو دعم الباحثين بتحفييزات مادية محفزة.

وفي الأخير، وختاما وللارتقاء بمجال البحث العلمي في بلادنا وجب تخصيص اعتمادات مالية كافية، مع الانفتاح على القطاع الخاص، والمقاولات للاستثمار في هذا المجال، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب انتهى الوقت، السيد الوزير، المنصة تفضلوا إيلا بغيتي.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السادة النواب المحترمين، على السؤال ديا لكم الجد استراتيجي، وأؤكد لكم بأنه مجال البحث العلمي والابتكار، هو المجال الأصعب بالنسبة للقطاع، وهو اللي كيفرق ما بين الجامعات وكيفرق ما بين الأمم، وهو اللي خصنا نركزوا عليه بواحد الشكل كبير. كيفما كانت الإمكانيات المادية، اللي يمكن لنا نرصدوها للبحث العلمي، ما غتكونش عندنا النتائج المرجوة، في ظل التنظيم الحالي، والشكل اللي كيتمارس به البحث العلمي على صعيد الجامعات المغربية. بالنسبة للإمكانيات ما طارحاش مشكل، لأنه خاص بزاف خاص الدولة تدير داك شي اللي عليها تعطي، كتعطي، وخاص القطاع الخاص يساهم، وخاص الجامعات والوزارة، في إطار الإستراتيجيات ديا لهم الخاصة ديال كل وحدة، تكون تقلب على الموارد المالية ديا لها لراسها، لأنه في الدول الغربية كلها، تقريبا النصف كيحي من الدولة والنصف كيحي من القطاع الخاص. احنا في عملية بسيطة، وبتواصل مع مؤسسة المكتب الشريف للفوسفات، استطعنا في مرة وحدة نجيبوا مليار ديال الدرهم، الذي يناهز ضعف ما أعطي للتعليم العالي منذ 25 أو 30 سنة. الإمكانيات كنعرفوا نجيبوها، وإيلا كان البرنامج

بالموارد البشرية المؤهلة، كما أبانت عن ذلك العديد من الممارسات في الواقع الملموس، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ نمر للسؤال الموالي وهما سؤالان آنيان يحملان رقمي 18 و 19 يتناولان موضوع دعم البحث العلمي والابتكار، لذا سيتم طرحهما في إطار وحدة الموضوع، ليتولى السيد الوزير الإجابة عليهما، السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، تفضلوا.

النائب السيد عبد الرحيم بوغزة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لدعم البحث العلمي والابتكار نسائلكم؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الدستور الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد خالد طويل:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، مما لا شك فيه أنكم على إطلاع واسع وشامل بأدق تفاصيل البحث العلمي، كونكم رجل علم بامتياز وباحث في هذا المجال، لكن السيد الوزير عندما نبحت في أسباب تدني مستوى البحث العلمي في بلادنا، فإننا نقف عند عاملين أساسيين تحديدا، هناك عامل من جهة مرتبط بضعف الإمكانيات المرصودة للبحث العلمي، حيث أن نسبة 0.8 من الناتج الداخلي الخام لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تنتج لنا علماء وباحثين، فهي ميزانية جد هزيلة مقاسا بالمعايير الدولية، من جهة ثانية نعتبر هجرة الكفاءات الوطنية من أطباء ومهندسين



طبعاً لن ندخل في التفاصيل، بحكم أنكم من العارفين والعالمين بخبايا قطاع التعليم الجامعي. ونتمن مختلف الجهود التي تقومون بها، والتي أعطيتكم خريطة طريقها، أو خارطة الطريق الخاصة بها، في مناقشة التقرير المتعلق بالأحياء الجامعية، حيث أبنتم عن يعني تواصل كبير مع المحيط الجامعي، وكذلك على دراية بمختلف المشاكل. اليوم السيد الوزير المحترم، نحييكم ونحيي أنكم تنزلون المفهوم الحقيقي، لانفتاح الجامعة المغربية على محيطها، من خلال البحث يعني التمويلات، من خلال إشراك القطاع الخاص، وهنا نوجه كمكونات لفريق الأصالة والمعاصرة نداء إلى الشركات الوطنية للانخراط الإيجابي في هذه المبادرة المهمة التي تقوي من البحث العلمي والابتكار، كذلك نتمنى أن تتبنون استراتيجية واضحة متفق عليها بين جميع المكونات، وضرورة يعني الاستثمار استثمار هذه النتائج ديال هاذ البحوث العلمية التي تنجز وما تبقاش غير في الرفوف، وإنما اليوم بلادنا الحمد لله بلد صاعد، بلد يعني..

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا السيد النائب، تعقيب الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا، انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ نمر للأسئلة الأربع الموالية وهي آنية، أسئلة تحمل أرقام 20، 21، 22، 23 تتناول موضوعا واحدا عن الشهادات الجامعية، لذا سيتم طرحها في إطار وحدة الموضوع ليتولى السيد الوزير الإجابة عليها، السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب المحترم، الفريق الاستقلالي.

النائب السيد مصطفى الشنتوف:

السيد الوزير، لا يمكن إلا أن أشعر بأسى وألم وأنا أقدم على طرح هاذ السؤال باسم فريقنا، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأنه ما كان لي طرح مثل هاذ الأسئلة في بلدنا، ولكن شاءت

مضبوط، وكان التنظيم الداخلي ديال البحث العلمي مضبوط، حتى المقابلة ما عندها تا شي إشكال، إيلا غنجاوبوا لها على الإشكالات والإكراهات ديالها، في إطار التطور ديالها، وفي إطار التنافس الدولي، باش يكون عندها الموقع ديالها. خاص وقت كبير باش نجاوبوا على هاد السؤال، لأنه سؤال استراتيجي ما غنقدرش نجاوب عليه في 10 ديال الدقائق، ولكن احنا عارفين، بدينا بالقانون 01.00، اللي في المرحلة النهائية ديالو، في الصياغة اللي غادي يجي عندهم إن شاء الله، كنتمى في أقرب وقت، اللي دخلنا فيه واحد الفقرة أو واحد المادة، ماشي مادة واحد الفقرة كبيرة من مجموعة المواد، لأول مرة كتجاوب على مجموعة ديال الإشكالات، اللي كتخص البحث العلمي، واللي ذكرتيوا السيدين النائبين المحترمين. ولكن هاد شي عموما، عموما كيخصنا نفكروا في الحكامة، لأن هادي هي الأولى، الحكامة ديال البحث العلمي والابتكار في البلاد ديالنا، وفي إطار الاستقلالية ديال الجامعات. إعادة التنظيم ديال هاد شي ديال المختبرات وهاد شي بواحد المعايير دولية، وهاد شي راه احنا خدامين فيه بواحد السرعة كبيرة، كذلك ما يمكنش يكون عندنا الابتكار أو البحث العلمي، إيلا ما كانتش عندنا واحد الأعداد كافية، اللي تنقولوا بالفرنسية une masse critique ديال الباحثين، ومنظمين بشكل قوي، وكذلك واحد المجال على هاد شي، دخلنا ما يسمى بـ les pôles régionaux.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت السيد الوزير، تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الرحيم بوغزة:

يتفضل السيد الوزير للمكان ديالو.

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد الوزير المحترم،



الظروف أن نصوغه. السيد الوزير، أولا يبدو أنه ما يقع الآن في الفضاء الجامعي، وما نسمع، وما يخرج من حين لآخر، وإن كانت حالات، يعني هي ليست حالات عامة، حالات معزولة، ففي نفس الوقت لابد أن نشيد بالتضحيات ديال شرفاء الحقل الجامعي بالرجالات الشائخة والقامات التي أعطت الكثير لهذا الصرح العظيم، إلا أنه اليوم وإن كانت ثقتنا لأنه ما وقع مؤخرا هو ملف الآن مطروح على القضاء ولا يمكننا أن نتناوله وأنتم تعرفون هذا السيد الوزير، إلا أنه أصبح عندي اليقين أن المهام التي تنتظركم في تطهير أجواء الجامعة المغربية هي مهام جسيمة وتحتاج إلى تكاثف الجهود، لأنه من غير المقبول ومن غير المستصاغ في الوقت الذي نرى الطلبة متاعنا ديال بلدنا في الجامعات الأجنبية هم في قمة السمو، ويسجلون حضور قوي، أنه الآن نسمع عن تجارة الشواهد والزبونية التي تحدث في بعض..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، السؤال الموالي للسيدة النائبة المحترمة ريم شباط، نعم سالا الوقت السيد النائب المحترم، لا قلتها ليك السيد النائب، لا قلتها ليك السيد النائب، انتهى الوقت، لا قلتها ليك السيد النائب، السيدة النائبة ريم شباط تفضلي.

النائبة السيدة ريم شباط:

السيدة الرئيسة تحل المشكل؟

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة ريم شباط:

الجامعة المغربية كونات ومازال كتكون نخب في المستوى العالي من أطر في مختلف المجالات، وأساتذة جامعيين وباحثين اللي كيشرفوا الجامعة المغربية في المحافل الدولية، أما الفضائح اللي ولينا نسمعوا سواء في جامعة ابن زهر ومعها الدبلومات المزورة في مدرسة المهندسين في وجدة، وفضائح الجنس مقابل النقط في الرباط وفبعض الجامعات الأخرى اللي هزوا الرأي العام الوطني، فراه هاذ

الشي كيضرب في المصادقية ديال التعليم العالي، وكيهز الثقة ديال الطلبة اللي كيجتهدوا وكيسهروا على قرايتهم، أما الشباب اللي كيجيب الإجازة والماستر والدكتوراه بدراعوا فراه كيتبطل وكيتحرم من التوظيف بسبب تسقيف السن، واللي شرا الدبلوم كيتهز في المباريات، وهاذ الشي كيخلينا نشكوا حتى في المصادقية ديال بعض مباريات التوظيف، السيد الوزير، هاذ الشي كيضرب بسمعة الأساتذة الجامعيين الشرفاء والنزهاء اللي كتعدى النسبة ديالهم 90%، وكخدموا بضمير وبروح وطنية عالية وكينبوا جيل جديد من الأطر، واللي كيقوموا بالبحث العلمي رغم نقص الموارد، وغياب سياسة للنهوض بالبحث العلمي.

السيد الوزير، أنتم اليوم مطالبون، بإصلاح منظومة الولوج للتكوينات الجامعية، وتطبيق الصرامة اللازمة، وعدم التستر على الفساد، وعلى كل من سولت له نفسه، تشويه سمعة التعليم العالي العمومي، والتدخل لرد الاعتبار لسمعة المؤسسة الجامعية، والاستثمار في البحث العلمي، لأنه كلما كان الاستثمار أكثر، كلما كانت النتائج إيجابية، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، السؤال الثالث للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد محمد ودمين:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم، عن التجاوزات التي تعترى التأطير العلمي، ببعض الجامعات المغربية نسائلكم؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السؤال الرابع للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد واضعي هذا السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب.



النائب السيد عبد الرحمان رايح:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، نسألكم عن تخصيص الشواهد الجامعية من التلاعب والتزوير؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الوزير تفضلوا للمنصة.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أضرم صوتي إلى صوت السيدات والسادة النواب المحترمون، لأعبر عن حزني وأسفي الشديد، وكذلك عن إحراجي كمواطن مغربي، وكمسؤول عن هاد القطاع الإستراتيجي. كما قلتوا السيدات والسادة الأساتذة، هذا لا ما يتحدث الدور ديال الجامعة الكبير التاريخي، هاد الحالات القليلة وليست بظاهرة، تعتبر بعدا حالات جديدة ودخيلة علينا، كلكم دزتيوا في الجامعات المغربية، هاد شي جديد، والمسؤولية فيها جماعية ومجتمعية، حتى واحد ما يمكنلوش يقول لك ما عنديش المسؤولية، لأنه اللي تيعطي الرشوة أو لا تدير حتى هو راه مسؤول. إيلا شفتيوا غير الظاهرة ديال الغش، في كل المستويات اللي ولات دابا عندنا في الامتحانات، سيروا غير أمام الجامعات، رؤساء الجامعات والمؤسسات تيتكرفصوا، لأنه تيجيو السيارات والموطورات كيدوروا ب à l'internet à distance، هاد شي مسؤولة مجتمعية خصنا نجاوبوا عليها، هاد شي ما كيغنيش بأنه المسؤولية ما كايناش عندنا احنا، المسؤولية احنا عندنا جماعية ومتفاوتة، قلت المسؤولية المجتمعية، الإبلاغ ما تيكونش الإبلاغ، عندنا الخط الأخضر وما عمرنا سمعنا شي حاجة جات من عندو. كاين الهيئة ديال محاربة الرشوة، تيمكن لهم يتصلوا بها، كايبة المسؤولية ديالنا كاملين، كأساتذة بدون استثناء وكمسؤولين من رؤساء الشعب، اللي فيهم اللي تيوقف وتبلغ، وكذلك الهياكل ديال المؤسسات والممثلين، لأن عندهم هياكل، بما فيها الممثلين والشركاء الإجتماعيين ديالنا، اللي

خصنا نديروا اليد في اليد باش نحدوا من هاد الحالات القليلة. والمسؤولية الإدارية، ما يمكنلش ما نقولش كايبة المسؤولية الإدارية، على صعيد المؤسسة، وعلى صعيد الجامعة، وعلى صعيد الوزارة، من الموظف حتى للكاتب العام، حتى للعميد، حتى للرئيس، حتى للمسؤولية ديال الوزارة، اللي عندها الواجب ديال تتبع والبحث والاستباقية، ووقف التسبب والتدارك. كذلك هاد شي عندو أسباب موضوعية غندوز عليها بعجالة، الارتفاع المستمر في الأعداد والاحتفاظ، وضعف التأطير البيداغوجي والإداري، والمساطر والضوابط المؤطرة لسلكي الماستر والدكتوراه، وطبيعة هاد الدفاتر اللي كتراجعوها، ومجموعة من القوانين المنظمة لكل مجالات التعليم العالي، اللي أصبحت متجاوزة، واحنا خدامين عليها.

الإجراءات والإصلاحات الإستراتيجية والعملية اللي طرحتيوا، كذلك جد مهمة وأساسية، لأنه غير الزجر بوحده أو الحد بوحده، راه ما غيمكنش نوصلوا لشي نتيجة، وخصوصا في التعليم العالي، لأنه الذكاء عالي والتكنولوجيا كتطور، وما إلى ذلك. احنا في إطار إعادة صياغة مشروع جديد، المنظم والمؤطر لقانون التعليم العالي، القانون 01.00 اللي في الوقت اللي تدار، تدار واحد تحول استراتيجي كبير، ولكن مجموعة ديال المستجدات اللي عاشتها بلادنا والجامعة، لابد ناخذوا فيها الرأي، احنا ملي درنا المجلس الإستراتيجي دخلناه في المشروع الجديد، ما كنتناشمش، باش ما يتقالش عليا أنه كنهضر على المشروع، كنعطيكم غير بعض النقط منين درنا المجلس الاستراتيجي أو مجلس الحكماء، لماذا؟ باش تولي هاد الجامعات خصها tran des comptes خصها المحاسبة، لأنه الجامعة المغربية في التكوين ديال القانون 01.00 هي المؤسسة العمومية الوحيدة اللي كيتأسسها رئيس الجامعة وما كيتأسسهاش رئيس الحكومة أو كيتأسسها الوزير ديال القطاع، ومع ذلك في إطار تكريس الاستقلالية المجلس الاستراتيجي غادي ترأسوا واحد الهيئة غيرترأسوا واحد الشخصية



يتم الولوج إليها عبر الانتقاء، بلا ما نديروا la concoure والو، ضبط النسبة المخصصة لغير الطلبة، كايين بعض الماسترات أو بعض التكوينات كتلقى فيها حتى ل70، 80% من غير الطلبة موظفين والناس اللي تيعملوا في القطاع الخاص، التكوين الميسر لغير الطلبة باش ما ييقاش عندو مشكل..

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

اللي ماشي طالب يجي للتكوين الميسر، وكذلك ضبط مهام مختلف المتدخلين في..

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

تدبير التكوينات وإعطاء وزن كبير للشعبة وإعداد نظام معلوماتي مندمج ومنصات..

السيدة رئيسة الجلسة:

إنتهى الوقت السيد الوزير، تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد محمد ودمين:

شكرا السيد الوزير

تقدمنا بطرح موضع هذا السؤال الآني الهام حول التجاوزات التي يعرفها التأطير العلمي ببعض الجامعات المغربية لأنه يحظى باهتمام كبير لدى الرأي العام الوطني على ضوء ما بات يعرف بقضية مافيا الشهادات العليا بأكادير، وكذلك ما لما يتم ترويجه بكل أسف من تعميم لبعض المغالطات والاتهامات المجانبة للصواب، طبعاً لا يمكننا هنا التحقيق أو الخوض في تفاصيل هذه القضية لكونها أصبحت بين يدي القضاء الذي سيقول كلمته فيها، ولكن

كبيرة، وغيكون مقنن وغيشف غير الاستراتيجية وغيكون رئيس الجامعة مرغوم باش يدير واحد الحويلة ديال العمل ديالو وبرنامج العمل ديالو ويناقش مع هاذ المجلس هاذ الاستراتيجية؛ إضافة إلى مجالس الجامعات كذلك اللي خلينا لها الاختصاصات ديالها تديرية كلها؛ كذلك حطينا في القانون الدفاتر ديال التحملات للمسؤوليات الجامعية باش ما تمكش اللي كان يجيد المسؤولية الجامعية، وكذلك لا بد ما نقولوا قالها السيد رئيس الحكومة من هاذ المنبر، لا بد من إعادة هيكلة التعليم العالي والخريطة الجامعية بمعايير دولية؛

السيدة النائبة المحترمة، منين حضرت على أكادير راه فيها 55% تقريبا ديال المجال المغربي فيها، صعب باش تكون فيها يعني الأمور مضبوطة من هاد الناحية، فهاذ الشيء عندنا فيه برنامج غادي تشوفوه إن شاء الله، مشينا كذلك في تقسيم هاذ الكليات الكبرى حسب الحقول المعرفية الحقوق والعلوم الاقتصادية وهاذ الشيء غنقسموهم، الكليات متعددة التخصصات كذلك غيتقسموا لمؤسسات مستقلة، والتحويل التدريجي لا بد منو، من هاذ المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح للمحدود وإعداد ميثاق وطني للمسؤولية المجتمعية للأفراد والجامعات يروم تخليق الحياة العامة وتعزيز القيم.

الآليات الجديدة لتدبير سلك الماستر والدكتوراه، هاذ الشيء ماشي نهائي، غاناقشوه مع الهياكل الجامعية، لأن هي اللي غتقرر فيه، إعادة إعطاء، احنا اللي تنفكر فيه هاذ الماستر اللي خلق لنا بعدا هاذ المشكل خصنا نجسوه من الجهة الأخيرة ديال البحر الأبيض المتوسط، وفرنسا اللي احنا كنتبعوها في كل شيء أي حاصل على الإجازة عندو الحق يدير الماستر بشكل أوتوماتيكي، ورئيس الجامعة عندو المسؤولية باش يلقي لو المكانة ديالو في الماستر، ماسترات نظرية أو ماسترات عادية بعدا يمشي فيها، ولكن الماسترات ديال التميز هي اللي خاص يكون فيها الانتقاء، هاذ الشيء غادي ناقشوا مع الهياكل، إحداث ماسترات متخصصة



لذلك كنطلبوا منكم أن كل ما تعلق بالشخص المعروض قضيته أمام القضاء أن ما تكونش في محضر هاذ الجلسة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، التعقيب ديالكم السيد النائب، تفضلوا.

النائب السيد عبد الرحمان رابح:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، نحن نعرف غيرتكم على الجامعة المغربية ومتأكدون أنكم ستصعدون بحزم لهذه الاختلالات، السيد الوزير، الجامعة المغربية أنتجت الكثير من العلماء والمفكرين والأساتذة بمستويات عالمية، كثير من أبحاث الدكتوراه بالمختبرات المغربية تعادل شواهد الدكتوراه في أعتى الجامعات العالمية بل تتجاوزها قيمة أحيانا، لكن هذا الانحراف الخطير الذي أصبحت تعرفه بعض مؤسسات التعليم العالي من قبيل بيع الدبلومات هو أمر جلل يهدد مستقبل البلاد، ويجب التصدي له بحزم وصرامة، يجب إعلان النفير من أجل اجتثاث هذه الأجناس الدخيلة على الجامعة وقطع دابر المفسدين في التعليم العالي، يجب وضع معايير صارمة للدراسة في التعليم العالي وأبحاث الدكتوراه والأهلية في تأطير الأبحاث، السيد الوزير، في كثير من المؤسسات يوجد تواطؤ من المسؤولين فيما يحدث، هناك رؤساء جامعات غير أكفاء ومتواطئون، هناك عمداء ومديرون غير أكفاء ويتلاعبون بمستقبل البلاد، السيد الوزير، يجب تنظيف الجامعات من هذه الفيروسات والأوبئة التي تشكل خطرا كبيرا على بلادنا، لأن هدم التعليم هو هدم للبلاد ولن نسمح بدم بلادنا، لن نسمح لشريحة فاسدة بالتمكن من أهم القطاعات الحيوية وعلى رأسها التعليم، السيد الوزير، ندعو إلى اجتماع اللجنة معكم في الموضوع ولنا في فريق التجمع الوطني للأحرار اقتراحات لتحسين جامعاتنا من تلاعب المفسدين، وسندعمكم في كل إصلاح يجتث هذه الآفات من الجامعة المغربية..

اسمحوا لي نفتح واحد القوس ونسدوا دغيا، الأستاذ المعني عين بأسفي في إطار عملية تحويل للمناصب المالية المعتمدة آنذاك، وتم نقله إلى أكادير سنة 2013، وكان منسقا لماستر المنظومة الجنائية والحكمة الأمنية، وآخر فوج تخرج من عند هاذ الأستاذ هو سنة 2021، ومنذ سنة 2021 لم يتم تجديد لهاذ الأستاذ هاذ الماستر، إذن المسؤول عن القطاع قبل 2018 راكم كلكم كتعرفوه وبلا مزايدات، ولكن السيد الوزير هذه مناسبة بالنسبة لنا من أجل تسليط الضوء على الإشكال الذي يهدد مصداقية التعليم العالي ببلادنا، والتدابير التي تقومون بها من أجل قطع الطريق أمام التجاوزات والممارسات الفاسدة، مهما كانت..

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الرئيس، انتهى الوقت، شكرا، تعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب المحترم،

النائب السيد عبد الرحمان رابح:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد الوزير على جوابكم...

السيدة رئيسة الجلسة:

اسمح لي السيد النائب المحترم، عندي نقطة نظام ديال السيدة النائبة، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة مليكة الزخيني (نقطة نظام):

السيدة الرئيسة،

ربما من الأشياء اللي كنحرصوا عليها هو..

السيدة رئيسة الجلسة:

نقطة نظام، نقطة نظام، الله يعطيكم الخير، تفضلي السيدة النائبة..

النائبة السيدة مليكة الزخيني (نقطة نظام):

قرينة البراءة، قرينة البراءة كنتخلي أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته، لذلك كل ما هو معروض على القضاء ولم يبت فيه القضاء، لا يجوز بحال من الأحوال أنه يتم تناوله في هاذ القاعة،



السيدة رئيسة الجلسة:

السيد النائب انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية في هذا الموضوع؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد نور الدين الهروشي:

السيد الوزير، يعد تفشي ظاهرة التجارة بالشهادات الجامعية والتجاوزات الأكاديمية تهديدا جوهريا لمصادقية المؤسسات التعليمية مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة ويؤثر سلبا على جودة التعليم العالي ومخرجاته، ولا تقتصر تداعيات هذا الخلل على المجال الأكاديمي بل تمتد إلى قطاعات حيوية التي تعتمد على كفاءات مؤهلة، مما ينعكس مباشرة على سلامة المجتمع واستدامة التنمية، ونظرا لخطورة هذه الممارسات بات من الضروري اعتماد تقنية متقدمة مثل bolting لضمان شفافية منح الشهادات الجامعية مع تعزيز الرقابة القانونية والإدارية داخل الجامعات، لمنع استغلال النفوذ وإغلاق الثغرات التي تسمح باستمرار هذه التجاوزات، شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيبات إضافية؟ تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي:

السيد الوزير، في الواقع هذا الموضوع خاص نتناوله في اللجنة المختصة، ولكن في انتظار ذلك وبصراحة نستغرب أساتذة جامعيين هنا يتكلموا بهذا الشكل على الجامعة المغربية، اللي، يعني، دارت مجهود كبير هاذ الناس اللي تبتخرجوا من عندنا أطباء ومهندسين، يعني، هاذ الأساتذة اللي كلهم تيقروا في دول أخرى منين تخرجوا؟ راه من هاذ الجامعة، كفانا من مزايده لأنه دابا خدامين تنبخسوا..

السيد رئيسة الجلسة:

الجواب ديا لكم السيد الوزير على هاذ التعقيبات، تفضلوا السيدة النائبة. تعقيب إضافي؟ آه اسمحي ليا السيدة النائبة المحترمة،

الأغلبية عاد نرجع ليكم للمعارضة، تفضلوا التعقيب الإضافي، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة فاطمة سيده:

شكرا السيدة الرئيس،

الواقعة السيد الوزير، جد مؤلمة، وتسيء حقيقة لمؤسساتنا الجامعية، ويجب أن تكون جرس إنذار لبعض الحالات الفردية والتعامل معها بالصرامة اللازمة لردع كل الانزلاقات التي يمكن أن تقع. السيد الوزير، العالم كله اليوم كيشهد بقيمة الشواهد التي تسلمها الجامعات المغربية، وهاذ الواقعة لا يمكنها أن تنسينا حجم التضحيات والمجهودات الكبيرة اللي كيقيموا بها العديد من الأساتذة الشرفاء داخل المؤسسات ببلادنا..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، تفضلي السيدة النائبة المحترمة التعقيب ديا لكم.

النائبة السيدة خدوج السلاسي:

شكرا، السيد الوزير، أخطر ما يمكن أن يصيب أمة على الإطلاق، هو أن يتسرب الفساد إلى جامعاتها ومنابرها العلمية والمعرفية، بالأمس رفضنا تماما أن يتم المساس بالجامعة تحت طائلة الجنس من أجل النقط، واليوم نعبر عن غضبنا كممثلين للشعب المغربي، لأن هنالك من تطاول على النزاهة والموضوعية، لكن ما يشغلنا أساسا هو كيف نضمن الموازنة والتوازن بين الاستقلالية المفترضة في الجامعة وبين الاستقامة وبين الموضوعية، حرصا على صورة الجامعة من جهة، حرصا على مصداقية النتائج، وخصوصا حرصا على صدقية الرجال والنساء الأتقياء الذين يشتغلون داخل الجامعة، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، انتهى الوقت، هل هناك من تعقيبات إضافية أخرى في هذا الموضوع؟ الجواب ديا لكم السيد الوزير، تفضلوا الرد على التعقيبات، غير تما نيت السيد الوزير تفضلوا.



السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أؤكد بأنه هاذي حالات قليلة وجديدة على الجسم الجامعي، راه كلنا قرينا في الجامعة هاذ الشيء ما كانش عندو، وفيها مسؤولية مجتمعية إيلا بغينا نھضروا بالصّح، هاذ الأستاذ راه ما غيمكلوش ولا هاذ X في بلاصة واحدة أخرى، إيلا ما كانش واحد التحول، شحال هاذي علاش ما كانش هاذ الشيء، وولا دابا؟ عندنا هاذ الشيء راه كيسائلنا جميعا هاذي هو الأولى، ثانيا لا بد أن نؤكد واخى زملائي وزميليّات الأساتذة تيعرفوا بأن أنا معتز بهم، ولكن ما غنرضى لا أنا ولا هما بشي حاجة اللي تشير لينا، احنا عارفين بأنهم الدبلومات ديالنا معترف بها عالميا ودوليا وعندنا الأغلبية العظمى مزيانة، ولكن عندنا واحد الأغلبية صامتة على صعيد المؤسسات الجامعية وكل الأجهزة ديالها لا بد تتحمل المسؤولية ديالها اللي خصها توقف ضد هاذ الشيء هذا شي ما كنهضروش، ولكن هاذ الشيء د الزجر راه ما غيحلش المشكل بوحدو ما كاينش شي عملية د الزجر بوحدوها كاين القانون وكاين الزجر هاذ الشيء ما تنھضروش عليه، كاينة ملي اعطيت إكراهات موضوعية راه كاينة، على داك الشيء الأجوبة خليو لنا شوية ديال الوقت راه غانجاوبوا على هاذ الشيء، ماشي حيث غنجزروا وغادي نمشيوا، وغيتقى هاذ الشيء، احنا كنعولوا المنظومة كلها في الأفق فقط ماشي غير باش نجاوبوا على الإشكالات اللي عندنا والإكراهات، ولكن نخطوا الأسس والسواري ديال الجامعة المستقبلية، ما هناك تنظيمي غنديروه، قانوني غنديروه، هيكلية غنديروه، وما هناك مسطري غنديروه مع الهيكل ديال المؤسسات، لأنهمأنا أتكلّم باسم كل الأساتذة التعليم العالي حتى واحد ما راضي على هاذ الشيء، وإيلا كانت واحد القلة قليلة اللي تدير هاذ الشيء غادي نجاوبوا عليها بجميع الوسائل، ولكن الآلية الاستراتيجية اللي خاصنا نزلوها هي المجهود الفكري الجماعي ديالنا كمجتمع، والمجهود الفكري كمنظومة ديال التعليم العالي،

باش نعطيو الأجوبة القانونية والهيكلية والتنظيمية والمسטרية اللي من بعد هاذ الشيء ما غيققاش، لا في الدكتوراة ولا في، وهاذ الشيء واضح عندنا خدامين عليه قبل ما يجي هاذ الشيء وقلتها عندكم هنا فاش درت العرض ديالي، تكلمت على الماستر وما تكلمتش بعفوية ولا بغيت نزيد ولا مزايدة، عارف آش كيوقع، وعارف شنو هو اللي خصنا نديرو ماشي غير باش نجاوبوا على هاذ الظاهرة ولكن كذلك باش نطورو الجامعة ديالنا ونحصنوها، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

حضرات السيدات والسادة النواب،

بناء على المادة 163 من النظام الداخلي، أعطي الكلمة للسيد النائب مصطفى إبراهيمي عن المجموعة النيابية للعدالة والتنمية في دقيقتين، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد مصطفى إبراهيمي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

احنا فهاذ الشيء ديال حماية الجامعة والدبلومات اللي كتكون الصورة ديال المغرب وخاصة الصديقة ديال هاذ الشواهد والدبلومات، يمكن لك تعول علينا كمكون ديال المعارضة لمجموعة العدالة والتنمية، احنا معك السيد السيد الوزير، احنا بغينا نثيرو معك هاذ هاذ الإشكال هذا اللي واقع في وجدة في المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، اللي الآن الطلبة والأولياء دياهم أصبحوا رهائن ديال مشكل ما بين المدير ديال المدرسة ديال المهندسين ورئيس الجامعة، وأيضا الأساتذة ديال هاذ المدرسة، لأن المعروف بأن كاين واحد الحركية ديال التبادل ما بين الجامعات وما بين المدارس على الصعيد العالمي، وهاذ الشيء اللي دارت هاذ المدرسة، الطلبة، طبعاً، ما يمكن لهم إلا أنهم يمشوا لدول خارجية باش يمكن يطوروا المعارف دياهم، ومشاوا لفرنسا وفي الدول الأخرى،



الشروط الأساسية حتى للتوظيف ديال الأساتذة، ما يمكن لكش تخدم في هارفارد إيلا تخرجتي من هارفارد إيلا ما درتيش على الأقل الحركية ديال ثلث سنين أو لا من الأكسفورد أو لا من أي جامعة واحدة أخرى أنجلوساكسونية؛

فأنا كنعطيك الجواب أنا مستعد أولا أطمئنك لأنه واخا يكون شي خطأ فهذه مسؤولية الإدارة، والطلبة ما يمكنش لهمش يمشوا، ولكن غنقول لك واحد القضية شوية من الحنة وشوية من رطوبة اليدين، لا بد كل واحد يعرف الضوابط ديالو والحدود ديالو، هاذي مسألة إدارية لا دخل للأساتذة فيها، اسمح ليا، إيلا كاين شي حاجة، الآباء والأمهات يكتبوا، حتى واحد ما وصي على شي حد آخر، الاختصاصات ديال الأساتذة والمجالس واضحة، والاختصاصات ديال الإدارة واضحة، واللي تضرر كيمشي عند العميد وكيمشي عند الرئيس، وإيلا ما جاوبوش كيحي عند العبد الضعيف، أنا كنجاوبو؛

وكنعطيك الجواب باش نسالي، باش وأنا مستعد للانفتاح على أي مسألة، عملت جامعة محمد الأول على عقد مجموعة من اتفاقيات التعاون والشراكة منها l'université Sorbon Paris nord، تتيح هذه الاتفاقية لطلبة المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة متابعة السنة الأخيرة دياهم، تنفي جامعة محمد الأول وجدة والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة نفيا قاطعا كل ما تم تداوله بخصوص حصول طلبة مهندسين على شهادات نجاح دون حضور الدروس أو اجتياز الامتحانات، هاذ الشي هذا تقال أنا غادي نتكلم مع السيد الرئيس ومنفتح وعقلوا كبير، وكذلك السيد المدير وغادي نصيفط ماشي غنصيفط باش نفتش لأنه غادي نثق فيهم إيلا ما ثقت فيهم "قال أو لم تومن قال بلي ولكن يطمئن قلبي"؛

وأؤكد لك في الأخير كيمكن لكم تطمئنوا العائلات والآباء دياهم هاذي مسؤولية ديانا احنا ما كنلعبوش بالطلبة، إيلا مشاوا ما كانت شي حاجة مسنية أو تسنات من بعد، هذا شغل الإدارة

وإذا بهم هما مشوا باش يوجدوا الماستر وإذا بهم ملي جاوا الأساتذة ديال المدرسة قال لك أودي احنا لا علم لنا بهاذ الحركية هاذي، ولم نستشر وما كاينش اتفاقية دابا واحد الطرف كييقول لك الاتفاقية ها هي موقعة من طرف المدير ومن طرف رئيس الجامعة، الأساتذة كييقول لك أودي احنا ما عندنا خبر عليها، الهياكل لا مجلس المؤسسة ولا مجلس الجامعة كييقول لك أودي احنا ما عندناش الخبر على هاذ الاتفاقية، الطلبة الآن ولاو حارين، ما عندهمش، المدير موقع لهم الشهادة، رئيس الجامعة كان كيوقع الدبلوم، اليوم قال لك ما نوقعش، إيوا دبا كيفاش؟ هاذي تقريبا 5 سنين، 2020 حتى ل 2025 وهاذ الشي كاين، أفواج اللي مشات، العشرات من الطلبة اللي مشاوا، وهاذو راه نفقوا عليهم وليديهم داك الشي اللي عندهم في جوفهم، راه ماشي ساهل باش سيفطو ولدك لفرنسا وتكري لو باش يقرا باش يجيب واحد الدبلوم، اللي هو إضافة نوعية، عندو ماستر زائد هاذ الدبلوم ديال المهندسين، ولهذا غير نطلبوا منكم السيد...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الوزير الجواب ديا لكم في دقيقتين، تفضلوا.

السيد عز الدين ميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد النائب المحترم،

دقيقتين ما غتكفينيش ولكن أنا مستعد النائب المحترم نناقش معك هذا الموضوع من بعد، ما عندي حتى شي إشكال نصيفط لجنة بطلب من رئيس الجامعة، لأن كنعترم القانون، اللجنة اللي تمشي خص يطلبها رئيس الجامعة وكنعيط عليه يسيفطها، ولكن نعطيك الجواب ديال السيد رئيس الجامعة، ما يمكن شي بعد غير يطمأنو الآباء والأمهات وليداتهم راه غيديوا الدبلوم لأنه الذهاب للخارج ماشي جربة، محبذ، la mobilité internationale، الحركية الدولية ولات دابا من الشروط الأساسية للطلبة، ومن



وكتصيفط إيلا ما قلتش المئات دالمئات سنويا دالطلبة ديالنا على برا باش يحسنوا العطاء دياهم وينفتحوا كذلك، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة :

شكرا السيد الوزير المحترم على مساهمتكم في هذه الجلسة، بهذا نكون قد استوفينا طرح جميع الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا، شكرا على حسن تعاونكم، ننتقل الآن إلى الجلستين التشريعتين.

ولكن الطالب ماشي مسؤول والحركية مسألة جد جد جد محبذة، كان بودي يكون عندي الوقت باش نجاوب حتى على الهجرة دالأدمغة وهاذ الشي كلو، لأن عندي رأيي فيه المتواضع وعطيت بعض الأمثلة على الجامعات الأنجلوساكسونية ولكن اطمأنو بعدا المدارس العليا ديال الوطنية للعلوم التطبيقية في المغرب كلها، كلها بدون استثناء عندها هاذ الحركية وعندها هاذ المعاهدات ومحبذة،